دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	هموم الأمن القومي العربي مع جواره
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الكيلاني، هيثم
المجلد/العدد:	ع 77
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1994
الشهر:	مارس - شوال
الصفحات:	7 - 46
رقم MD:	53512
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	تركيا ، الأمن القومي ، العالم العربي ، الصراع العربي - الإسرائيلي ، الاستراتيجيات العسكرية ، إسرائيل ، إيران ، أثيوبيا ، حرب الخليج الثانية ، النزاعات المسلحة ، العلاقات الخارجية، حرب الخليج الأولى ، مصادر المياه
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/53512

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

هموم الأمن القومي العربي مع جواره

د. هيثم الكيلاني

هذه دراسة تتخذ من المتغيرات التي طرأت على المنطقة العربية وأمنها القومي ، منذ منتصف الثمانينيات ، ثم بلغت ذروتها في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وما تبعها من تغير في طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي ومسيرته - تتخذ من هذه المتغيرات أساساً لها . لذلك ستبحث الدراسة في حالة الأمن القومي العربي في اطار علاقته الجدلية مع دول الجوار ، وبالتحديد تلك التي تتبادل معه التعامل والتفاعل والتأثير والتأثر . وفي اطار هذا التحديد ، تبدو اسرائيل وتركيا وايران وأثيوبيا هي الدول التي تتسم علاقاتها مع الدول العربية بتلك السمة . وستكون مقاربتنا إلى دراسة تلك العلاقات ، المدخل الأمني القومي ، فنتقصى ملامح الوضع الاستراتيجي والعسكري لكل دولة من هذه الدول الأربع ، لتكون الأرضية التي يستند إليها التفكير الأمني العربي . ومن المنطقي أن لا يستقيم هذا الأمر ، إلا إذا وضعنا ذلك كله في السياق الدولي العام ، وفي إطار ما يجري القول فيه عن مستقبل منطقة الشرق الأوسط ، وما ينتصب أمام الأمة العربية من مخاطر وتهديدات ، تمهيداً للبحث في « مشروع الأمن القومي العربي » ، وما يمكن أن يستوعبه من آراء واحتمالات وحلول .

والدراسة في ذلك كله ، تستند إلى معالم الحالة العربية الراهنة ، وهي حالة تتسم في هذا اليوم حين تكتب الدراسة ، بانغلاق الأبواب أمام أي تفكير أو تدبير يخص الأمن القومي العربي ، ذلك أن المنطقة العربية تعبر مرحلة انتقالية ، تأخذها من حال إلى حال . وبالرغم من هذا التحفظ والتحوط ، يبقى العمل لاحياء الوعي الأمني العربي ، واجباً قومياً ، يسهم في أدائه أهل الفكر القومي ، وأجهزة العمل العربي المشترك ، ومراكز الدراسات والبحوث العربية .

اولا - جولة استراتيجية في دول الجوار

١ - إسرائيل

يعد الصراع العربي - الاسرائيلي ، الذي أخذ منذ أكثر من عامين ينعطف من مجراه العنفي إلى مجرى تهادني وتعايشي ، والذي حقق بعض الانجازات في مجراه الجديد ، واتخذ لنفسه ملامح جديدة تغير من ظاهره ومن اسمه المصطلحي ، يعد هذا الصراع - الذي سنحتفظ باسمه من قبيل استمرار استعمال المصطلح - في الوقت الراهن أبرز المشكلات العربية - الجوارية . فعدا حروبه الست ، واعتداءاته ومعاركه الصغيرة الكثيرة ، ووقائع الجبروت الاسرائيلي الطاغي واللا إنساني ، وعدا كمون الخطط الاسرائيلية وانطوائها على أغراض توسعية مستقبلية ، جغرافياً ونفوذياً وسيطرياً واقتصادياً ، تحمل ملامح حلول الصراع الثنائية التي بلغتها بعض الأطراف العربية مع اسرائيل بعداً زمنياً طويلاً ينطوي في غضونه على احتمالات متعددة ومختلفة ومتناقضة .

وفي أثناء تلك الفترة ، التي قد تمتد إلى أطول من عقد من الزمن ، حيث تتتالى - كما هو منتظر - مظاهر الحلول وخططها ، الواحد تلو الآخر ، وبخاصة في اطار فلسطين حيث تقوم دولة وتولد دولة أخرى في الاطار نفسه ، ستبرز مشكلات تفكيك العلاقات والآثار والترسبات الاحتلالية والاعتدائية التي بلغ عمرها أكثر من قرن ، بروزاً حاداً ومعقداً في بعض جوانبها ، وستنشأ حالات جديدة من العلاقات .

وفي غضون ذلك أيضاً ، ستبقى نظرية الأمن الاسرائيلية قائمة بمقوماتها وأسسها وعناصرها التي انتهت إليها في ختام المرحلة الراهنة من الحروب العربية - الاسرائيلية ، مضافاً إليها المتغيرات والعوامل التي استجدت بعد حرب الخليج الثانية ، وفي اثر زوال المنظومة الاشتراكية ، وافرازات مرحلة تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بطريقة التفاوض .

ستبقى هذه النظرية قائمة ومستمرة ومتطورة ، وبخاصة ميزة التفوق العسكري على القوى العسكرية العربية ، والقدرة على دفع الحدود غير الجغرافية للأمن الاسرائيلي إلى ما وراء حدود الوطن العربي .

في ضوء نظرية الأمن الاسرائيلية هذه ، ذات الأذرع الضاربة الطويلة ، وبخاصة الجوية والجو - برية ، من الطبيعي أن تعمل اسرائيل لترسيخ سيطرتها وهيمنتها من خلال استثمار التناقضات القائمة ، والتي قد تنشأ ، بين الدول العربية من جهة ، ودول الجوار الجغرافي من جهة أخرى ، وبخاصة تركيا وايران واثيوبيا . وإذا كانت هذه التناقضات ، من حيث وجودها ونشوؤها وتعقدها وبروزها في المواجهة لتصبح مشكلات ترقى إلى مستوى اهتمامات الأمن القومي ، في حالة كمون أو تحرك بطيء في الوقت الراهن ، فإن احتمالات تعقّد بعضها ودفعها إلى المواجهة واردة وقائمة ، وبخاصة حينما تتطلب بعض الظروف ذلك ، أو تتوافر العوامل الكافية لذلك .

وإذا كانت المتغيرات الدولية التي طرأت على النظام العالمي ، ونتائج حرب الخليج والمتطورات السلاحية والتقانية الحديثة قد دعت اسرائيل إلى مراجعة مذهبها العسكري ، فإن المرحلة الجديدة التي دخل إليها الصراع العربي – الاسرائيلي يوم ١٩٩١/١١/٣٠ في « مؤتمر السلام للشرق الأوسط » بمدريد ، كانت العامل الأهم والأكثر الحاحاً في اقرار تلك المراجعة . ذلك أن اسرائيل كانت وما زالت تعتقد أن السلم ، أي سلمها المنطلق من مصالحها وأهدافها ، يمكن أن يتحقق فقط عن طريق استراتيجية القوة ، وأنها تستطيع ، من خلال استراتيجية القوة هذه ، أن تحقق الهيمنة والسيطرة ، وأن تفرض حلولها . وهي تريد أن يتحقق ذلك في اطار أن تبقى اسرائيل الدولة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط .

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الاستراتيجية الاسرائيلية ، الرسمية والثقافية العامة ، يلاحظ أن هناك اجماعاً ازاء المسائل المتعلقة بمستقبل التوازن والأمن الاقليميين ، جوهره ضرورة الاستمرار في صوغ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية على أساس « الخيار الأسوأ » ، وأن الوسيلة الوحيدة لبناء تلك الاستراتيجية هي التفوق العسكري وما يسميه الاستراتيجيون الاسرائيليون « الرادع الاستراتيجي الاسرائيلي الذاتي » ، ويقصدون به السلاح النووي . ويرى هؤلاء أن هذين العاملين – التفوق والردع – هما القادران على مواجهة أسوأ الاحتمالات والمفاجآت التي قد تطرأ على موازين القوى ، سواء في مرحلة التفاوض ، أو فيما بعد اقامة السلام ، ذلك أن اسرائيل تعتبر المنطقة والسياسات العربية عرضة دائمة للتغيرات والمفاجآت ، اضافة إلى أن دول المنطقة مستمرة في ركم الأسلحة المتطورة ، وأن مصادر تسليحها متنوعة بالرغم من زوال الاتحاد السوفييتي كمصدر لتسليح بعض الدول العربية (الميزان العسكري لدول الجوار وبعض الدول العربية في الملحقين -١- و -٢-) .

يضاف إلى ذلك أن الاستراتيجيين الاسرائيليين لا يزالون يتمسكون بنظرية « الهزيمة الوحيدة » ، التي تعني في رأيهم أن هزيمة واحدة تلحق باسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها ، في حين أن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى العرب . وحتى تحتفظ اسرائيل بالقدرة على تلافي الهزيمة – وهي دائماً وحيدة – ، يجب أن تظل متفوقة تسليحياً وعسكرياً وتقانياً . وهو ما لا يجوز أن تجازف بفقدانه حتى في حالة اقامة السلام وترسيخ دعائمه [١] .

و « استراتيجية التفوق » هذه لها دعامة أساسية عند اسرائيل ، وتكاد تكون الدعامة الوحيدة التي تميز القدرة العسكرية الاسرائيلية وتمنحها القوة في الحرب والسلم وعلى طاولة المفاوضات . وتلك هي القوة النووية .

---

(١) أنظر قولة « أحد كبار الخبراء الاستراتيجيين الاسرائيليين » في جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٧/٣١ .

ولسنا نود أن ندخل في تقرير امتلاك اسرائيل للسلاح النووي ، ولا في تفصيل ذلك . وإنما نكتفي بالاشارة إلى تواتر المعلومات على أن اسرائيل تملك ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رأس نووي ، وأن لديها وسائط لنقل هذه الرؤوس إلى أمدية طويلة في أعماق الوطن العربي .

ويقودنا الحديث عن « التفوق الاسرائيلي » ، حكماً ، إلى تلمس آثار العون العسكري الأميركي المستمر لاسرائيل ، باعتباره العنصر الرئيسي الذي يجعل التفوق النوعي الاسرائيلي أمراً واقعاً وممكناً ، وباعتباره أيضاً عوناً لا يحدّه ظرف أو مانع أو سبب قاهر ، وإنما يصب دوماً وباستمرار في قناة القوة العسكرية الاسرائيلية ، ويتدخل في أي وقت من الأوقات إلى جانب اسرائيل ، ليعينها على نصر (حرب ١٩٦٧) ، أو لينقذها من هزيمة (حرب ١٩٧٣) . وليس في الحروب المحلية التي وقعت في مختلف أنحاء العالم منذ العام ١٩٤٥ حتى اليوم ، ما يماثل العون العسكري والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي الأميركي لاسرائيل ، نوعاً وشكلاً وحجماً ، وفي الزمن المناسب ، والمكان المناسب .

لقد بُني العون الأميركي لاسرائيل على أساس أن يكون لدى اسرائيل ، دائماً ، قوة سلاحية تفوق مجموع ما لدى الدول العربية من قوة سلاحية . ومن المعروف أن الفكر العسكري الاسرائيلي يتمحور ، في هذا الشأن ، حول فكرتين رئيسيتين : (أ) أولاهما اعتبار جميع الدول العربية جبهة واحدة أمامها ، ويعني هذا ضرورة مساواة كميات الأسلحة التي يجب أن تملكها اسرائيل بكميات الأسلحة التي يملكها مجموع الجيوش العربية ، (ب) والفكرة الثانية اعتبار القدرات النووية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط جزءاً من القدرات النووية العربية . وإذ تعرف اسرائيل أن أية دولة غير عربية في المنطقة لن تقبل بهذا الشرط ، فإنها ستجد في ذلك مدخلاً إلى الاحتفاظ بقوتها النووية .

لقد جعل هذا العامل – العون الأميركي لاسرائيل – جميع موازين القوى في الصراع العربي – الاسرائيلي ترجح لمصلحة اسرائيل ضد العرب . وحتى لا نخوض في عدد كبير من الأدلة والشواهد والمراجع على صحة هذه المقولة ، نشير – اشارة دون شرح – إلى مجريات حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وما وقع فيهما من عون عسكري أميركي مباشر لاسرائيل في ساحة العمليات .

ويأتي هذا العون في اطار التحالف الأميركي – الاسرائيلي الذي أطلت بوادره منذ نشوء اسرائيل ، وإنْ لم تجسّده نصوص تعاقدية ، إلا في بداية السبعينيات ، حين انتظمت العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مجموعة من الاتفاقيات والمذكرات تواصلت حتى العام ١٩٨٨ ، وأرست قواعد العلاقة الاستراتيجية ، وأسست لها مجموعة من اللجان والهيئات الرسمية التي تدير أنشطة هذه العلاقة .

وتمثل « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » التي دعت الولايات المتحدة اسرائيل إلى الاسهام فيها ، السبيل الأقوم والأجدى لتحقيق التفوق العسكري والعلمي والتقاني الاسرائيلي ، من خلال تمكين اسرائيل من

بلوغ آفاق علمية وتقانية راقية ، ورفيعة ، ومن خلال تطوير الصناعة العسكرية الاسرائيلية ، وتعزيز قوة الردع الاسرائيلية .

وإذا كانت الولايات المتحدة حولت المبادرة إلى مشروع جديد متطور اسمه « منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي » [٢] ، فإن التحالف الأميركي – الاسرائيلي تطور أيضاً إلى « مشاركة استراتيجية » حدد وزير الدفاع الأميركي في منتصف العام ١٩٩٣ أهدافها وأسسها [٣] ، ليرقى بالعلاقة العسكرية الأميركية – الاسرائيلية إلى أعلى سقف ممكن (بيان المشاركة الاستراتيجية في الملحق –٣–) .

ثمة ملاحظة هامة ، سنأتي عليها بايجاز ، وهي أن اسرائيل ترى في إيران خطراً عليها ، وأن من المحتمل أن يتعاظم هذا الخطر مع نهاية العقد الحالي . فإيران ، في نظر اسرائيل ، مركز « الأصولية الاسلامية » [٤] ، وتتجه نحو التسلح النووي . وقد خططت لتطوير تسليحها في خطة خمسية تبلغ تكلفتها أكثر من ثلاثين مليار دولار [٥] ، وتركز على مجالين : تعزيز القدرة السلاحية التقليدية ، والسعي إلى امتلاك السلاح النووي .

٢ – تركيا

ما أن تقلد مصطفى كمال أتاتورك مقاليد الحكم في تركيا (١٩٢٣–١٩٣٨) ، حتى بدأ في تغيير هوية البلاد داخلياً وخارجياً ، فاجتثها من تاريخها ومحيطها الاسلامي ، واتجه بها كلية نحو الغرب ، مقرراً أن تركيا جزء من أوروبا . وبعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن ، وجدت تركيا نفسها غير مرحب بها في أوروبا ، التي لم تقبل انتسابها إليها ، بحجة أن تركيا « دولة مسلمة » . وفي الوقت نفسه ، وجدت نفسها أيضاً غريبة في محيطها الاقليمي ، بعد أن سلخت نفسها منه ، وبعد أن استهانت بعلاقاتها مع جوارها .

تمتد اهتمامات تركيا الاستراتيجية إلى ثلاث دوائر اقليمية يفرضها عليها الموقع الجغرافي : الدائرة الأوروبية ، والدائرة العربية ، والدائرة الآسيوية الوسطى . وتتنوع الدوافع في تحرك تركيا نحو هذه الدوائر الثلاث ، فمنها ما هو خاص بالأمن الوطني ، بحيث ترصد تركيا مصادر التهديد النابعة من بعض تلك الدوائر أو من أطراف منها . ومن هذه الدوافع ما هو اقتصادي ، أو ذو رابطة فكرية ثقافية حضارية . وفي

---

(٢) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٦/١١ .

(٣) جاء تحديد الأهداف والأسس في خطاب وزير الدفاع الأميركي السابق ليس أسبن أمام اللجنة الاسرائيلية – الأميركية للشؤون العامة (ايباك) في واشنطن ، Mideast Mirror 16/6/1993 (أنظر الملحق –٣–) .

(٤) جريدة معاريف ، ١٩٩٣/٣/٥ .

(٥) المرجع نفسه . أنظر كذلك : مجلة الاكسبريس الفرنسية ، ١٩٩٣/١/٢٢ ، وجريدة نيويورك تايمز الأميركية ، ١٩٩٢/١٢/١ .

جميع الأحوال ، فإن الدوائر الثلاث، تشكل فضاءات لحركة تركيا الاقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد : أوروبياً ، وشرق أوسطياً ، واسلامياً ، وعرقياً .

وفي إثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي ، وبخاصة زوال الخشية من الاتحاد السوفييتي السابق ، وتدمير القوة العسكرية العراقية ، واخضاع الصراع العربي – الاسرائيلي لعملية التفاوض ، وانحسار الحركة القومية العربية ، اطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفات إلى الدائرة العربية ، التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية . وإذ تفعل تركيا ذلك ، تدرك أن الدائرة العربية تعيش في حالة سيولة وانفتاح . ومن هنا ، يمكن النظر إلى المحاور التي أخذت تركيا تنشط في تشغيلها والتركيز عليها ، كمثل دورها الفعال في عملية السلام في الشرق الأوسط ، والمشروعات الاقتصادية الشرق أوسطية ، ومشروع أنابيب السلام الذي ينقل المياه إلى الجزيرة العربية ، ومشروع إنشاء صندوق لتنمية المنطقة ، والمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف من عملية التسوية الجارية للصراع العربي – الاسرائيلي منذ أواخر العام ١٩٩١ .

وحين توالدت أذربيجان وأوزبكستان وقيرغيزيا وكازخستان وتركمانستان وطاجكستان – وهي بلاد من أصول تركية ، ما عدا طاجكستان – من الاتحاد السوفييتي المنهار ، استعادت تركيا طموحاتها القومية والتاريخية ، وبخاصة أنها كانت قد سيطرت على هذه البلاد الاسلامية الستة سيطرة شبه كاملة طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر . ولهذا نظمت في العام ١٩٩٠ مؤتمراً عالمياً كان شعاره « توحيد الأمة التركية من الصين إلى البلقان » . وركز المؤتمرون فيه على وجوب أن تستعيد الأمة التركية وحدتها حيث توجد أقليات تركية [٦] .

وكانت العلاقات العربية – التركية قد تعرضت لمرارات تعود في أصلها إلى مدة الحكم العثماني للوطن العربي عدة قرون ، وإلى ما بعد زوال هذا الحكم وقيام الجمهورية في تركيا (١٩٢٣) . وفي حين فشلت تركيا في الاستيلاء على الموصل في شمالي العراق ، نجحت في استلاب محافظة الاسكندرونة – انطاكية من شمالي سورية .

ويمكن القول إن سياسات تركيا ومواقفها تجاه المنطقة العربية تأثرت بمحددات تعود إلى ثوابت ومتغيرات وخيارات أفرزتها التوجهات التركية الداخلية ، ومدخلات أفرزتها تطورات اقليمية ودولية . ويمكن تلخيص هذه المحددات على النحو التالي :

---

(٦) محمد خليفة ، « تركيا وأزمة الخليج » مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، ع ٢٢ ، ربيع ١٩٩١ ، ص ١٣٧ .

١- التراث التركي الذي خلفه الحكم العثماني ، وانتقال المنطقة العربية من هذا الحكم بعد انهياره إلى مظلة الاستعمار الغربي .

٢- توتر العلاقات العربية - التركية ، بصورة عامة ، طوال مدة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي ، وانحياز تركيا إلى المعسكر الغربي وإلى تطبيق مشاريعه الاقليمية السياسية والأمنية في المنطقة العربية ، وهو ما أساء ، في ظروف الحرب الباردة ، إلى الأوضاع والتطورات العربية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالصراع العربي - الاسرائيلي ومبدأ عدم الانحياز والمد القومي العربي .

٣- مشكلات الجوار : الحدود المشتركة ، والأنهار المشتركة ، وشؤون الأقليات وأوضاعها المحلية . ولم تُغلّب تركيا في معالجتها هذه المشكلات المشتركة مبدأ حسن الجوار ومراعاة مصالح الأطراف الأخرى وحقوقها .

وفي العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١ توالت المتغيرات في الساحتين الاقليمية والدولية لتفتح آفاقاً رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة ، ولتدفعها قدماً نحو الأمام . وتستدعي هذه المتغيرات التفكير في الأدوار المحتملة ، التي يمكن أن تتولاها تركيا في المنطقة العربية ، مع الأخذ بالاعتبار النقاط التالية : مركز تركيا في الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي ، ومطامعها الاقليمية ورؤيتها لمجال حيوي جديد في آسيا الوسطى ، وضعف المجموعة العربية وهزال أمنها القومي ، ومطامع تركيا في مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات ، ومشكلاتها الحدودية مع سورية والعراق وايران ، والتسوية المحتملة للصراع العربي - الاسرائيلي . إن جميع هذه المتغيرات ، اضافة إلى تحرر تركيا من الخطر السوفييتي ، واستمرارها في تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها ، ترشح تركيا لتؤدي دوراً نشيطاً ومؤثراً في منطقة الشرق الأوسط ، سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وحلف الأطلسي وترسيخ اسرائيل كياناً أصيلاً في المنطقة في مقدمة ما تسعى إليه في دورها المذكور .

ثمة نقطة هامة من المناسب الاشارة إليها ، لأنها تلقي بعض الضوء على دور تركيا في المنطقة ، وهي أن إسرائيل ترى في تركيا « ثقلاً مضاداً لايران والعراق على السواء ، وفي حال الضرورة ثقلاً مضاداً لسورية »[٧] . هذا هو رأي نداف سفران ، الأستاذ في جامعة هارفرد الأميركية . وقد علل رأيه هذا بالأسباب التالية : تركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسي ، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفييتي ، ولتركيا مشاكلها مع ايران وعداء مذهبي لها ، وبينهما تنافس على النفوذ والسيطرة في جمهوريات آسيا الوسطى ، وتركيا قادرة على الضغط على سورية ، وبين تركيا واسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة متبادلة .

---

(٧) نداف سفران ، جريدة معاريف ، ١٩٩٣/٣/٥ .

أعطت حرب الخليج الثانية تركيا زخماً جديداً لسياستها العربية والشرق أوسطية ، فتحركت على ثلاثة محاور : الأمن الاقليمي ، والمجال الاقتصادي ، والمياه [٨] . ولقد بلغت المعونات والهبات العربية التي أرسلت إلى تركيا منذ بدء أزمة الخليج حوالي ٢,٥ مليار دولار [٩] ، مع التخطيط لفتح الأسواق أمام المصنوعات التركية ، وتشجيع الرأسمال العربي على زيادة استثماراته في تركيا [١٠] .

واضافة إلى ذلك ، حصلت تركيا على مكسب ذي طابع استراتيجي ، تمثل في اسهام مالي كبير في « صندوق الصناعات العسكرية التركية » الذي يبلغ رأسماله ٣,٥ مليار دولار . فقد أسهمت كل من السعودية والكويت بمليار دولار ، في حين أسهمت الامارات العربية المتحدة بنصف مليار . أما الباقي من رأسمال الصندوق ، ومقداره مليار دولار ، فقد توازعته مناصفة تركيا والولايات المتحدة [١١] .

وينطوي هذا الاسهام العربي على دعم مسعى تركيا لتعزيز وابراز ما تعتبره دوراً رئيسياً لها في « حراسة الاستقرار الاقليمي » ، رغم أن بعض سياساتها لا يخدم هذا الدور ، ولا ينسجم مع غرضه . فسياستها المائية تجاه نهري الفرات ودجلة ، وازاء المطالب السورية والعراقية المبنية على أساس مبادئ القانون الدولي الخاصة بالأنهار الدولية ، تتعارض مع الدور الذي تنسبه تركيا لنفسها .

تميز موقف تركيا من حرب الخليج الثانية بتطابقه مع الأهداف الاستراتيجية الأميركية في المنطقة . وتخطى مواقف الدول الأخرى ، حين نادى بادخال تعديلات بنيوية على الكيان العراقي ، الجغرافي والسياسي والبشري . ولمح في أدبياته إلى حقوق تاريخية سالفة في بعض مناطق العراق الشمالية والشرقية ، وإلى أقلية تركية في العراق (الموصل وكركوك) غمطت حقوقها ، وتعمل تركيا لانصافها .

ولأن تركيا ترفض انشاء دولة كردية في مناطق الحدود المشتركة مع العراق وايران ، فقد هددت باستعدادها لدخول حرب برية ضد أراضي العراق إذا ما تحرك أكراد شمالي العراق ، مستغلين الأزمة والحرب ، نحو انشاء كيان مستقل .

وفي جميع مراحل حرب الخليج الثانية ، نشطت تركيا في المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية نشاطاً جد كبير ، وارادت أن تبني لنفسها مركزاً رئيسياً في ترتيبات المنطقة وشؤون أمنها واقتصادها بعد انتهاء الحرب .

---

(٨) مثال على ذلك ، زيارات رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل – وهو الآن رئيس الجمهورية – لسورية والسعودية والكويت والامارات ، في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ١٩٩٣ .

(٩) جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣/٢/٣ .

(١٠) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/١/٢٨ .

(١١) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/١/٢٨ .

وفي اثر انتهاء الحرب ، أرادت تركيا أن تجذب إليها أنظار دول الخليج العربية في المجال العسكري ، فأعلنت عن قدرتها على « توفير الدعم لدول مجلس التعاون الخليجي ومساعدتها على انجاح خططها الرامية إلى تطوير قواتها المسلحة من خلال تزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة ... وعلى توفير الخبراء والفنيين والمدربين وكل ما تحتاجه دول مجلس التعاون الخليجي من خبرات فنية وتكنولوجية »[١٢] .

وبصورة عامة ، يمكن القول إن المحددات المؤثرة في الأمن الوطن التركي ، فيما يتعلق بالعلاقات التركية – العربية ، تتمثل في النقاط التالية :

١– عدم المساس بميزان القوى في المنطقة ، والحفاظ على الاستقرار الاقليمي . ويؤدي هذا المحدد إلى عدم ارتياح تركيا – بصورة مبدئية – لأي تقارب أو اندماج أو توحيد عربي ، مهما كان جزئياً ، إذا ما كان سيؤدي إلى تعديل في ميزان القوى في المنطقة . كما يؤدي هذا المحدد أيضاً إلى الحفاظ على اسرائيل كدولة عضوية في منطقة الشرق الأوسط .

٢– الحفاظ على وحدة الوطن التركي ، وبخاصة من احتمال اقتطاع أجزاء منه لأقليات تركية ، وعلى الأخص ، الأقلية الكردية التي تستقر في منطقة الحدود مع العراق وايران ، تلك المنطقة الغنية بمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية .

٣– توجه تركيا نحو الغرب ، عضواً في حلف الأطلسي ، وتطلعاً إلى عضوية الجماعة الأوروبية ، وانسلاخاً من الشرق والتحاقاً بالحضارة الغربية . وتنحدر من هذه المعالم التزامات تنفذها تركيا ، من أجل أن تحتفظ لنفسها بدور على الخريطة الاستراتيجية العالمية ، سواء في عصر الحرب الباردة ، أو في عصر التحولات الجديدة في النظام العالمي .

٤– تمسك تركيا بقوة عسكرية ضاربة ، ذات قدرة على الحركة والفعل ، ذلك لأنها لا تزال تعتقد أنها تتاخم مناطق مضطربة في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز . لهذا فقد اعتمدت مشاريع دفاعية تقدر نفقاتها بنحو خمسة مليارات دولار[١٣] ، من أجل تحديث منظومة الدفاع الجوي ، وتطوير مقاتلاتها الجوية ، وصواريخها المضادة للطائرات ، وبعض قطع أسطولها .

٣ – إيـــران

إيران أكثر دول الجوار التصاقاً بالوطن العربي ، وأوثقها علاقات به . فعلى مدار عدة قرون ، كانت العلاقات التاريخية والثقافية التي نسج الاسلام لحمتها توحد بين ضفتي الخليج العربي . وتجسد ايران ، منذ

---

(١٢) من تصريح وكيل وزارة الدفاع التركية ، جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٩/٢ .

(١٣) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٢/٩ .

ثورتها في العام ١٩٧٩ ، بتجربة اسلامية هامة في ميلادها ومسارها . وإيران احدى أهم الدول التي تشكل اقليم الشرق الأوسط ، وذات موقع استراتيجي متميز . وهي باب العالم العربي إلى آسيا . وكانت تشترك مع الاتحاد السوفييتي السابق بحدود طولها ٢٥٠٠ كلم . وهي اليوم لصيقة بجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، السوفييتية سابقاً ، وخاصة جمهوريتي أذربيجان ، وطاجكستان ، اللتين ينتشر فيهما المذهب الشيعي الاثنا عشري .

ويمكننا القول إن الجارين العربي والايراني ، تجمعهما اعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية . وهي اعتبارات تضعف أمامها الأسباب المضادة ، وبخاصة إذا ما عززتها ارادة الطرفين في الحوار والرغبة في التلاقي والتفاهم ، وإذا ما أخذا في الاعتبار أن بينهما فضاءات مشتركة ، وأن لكل منهما مصالح لابد من رعايتها في اطار علاقة الجوار .

وإذا كان هذا الكلام يستند إلى النية الطيبة ، فإن الأمر لايؤخذ دائماً من هذا القبيل . فبين رعاية المصالح وحمايتها من مصادر التهديد المحتملة من جهة ، ومحاولات السيطرة والهيمنة من جهة أخرى ، حاجز لا يجوز ولا يقبل عبوره . وإذا ما نظرنا إلى العلاقة العربية – الايرانية في الوقت الراهن ، فيمكننا وصفها بالاضطراب ، بصورة عامة ، إذ أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقة ، وتطبع مسارها بشيء من التوتر . فقد انتهكت القوات الايرانية الحدود والأجواء العراقية غير مرة ، ورسخت احتلالها الجزر الاماراتية الثلاث ، وتعرضت مراراً لاتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية ، القريبة منها والبعيدة ، من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها .

وتشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الايراني . فإلى جانب تنامي الترسانة العسكرية الايرانية تنامياً أحدث خللاً في موازين القوى في المنطقة (الميزان العسكري لدول الجوار وبعض الدول العربية في الملحقين –١– و –٢–) ، يبدو تمسك ايران باحتلالها الجزر الثلاث عقبة في سبيل التقارب العربي – الايراني (١٤) .

وإذا كانت عوامل الجيرة والدين والتاريخ والثقافة المشتركة بين العرب وايران تشكل أرضية صالحة لصياغة سياسات ومواقف مشتركة وبخاصة فيما يخص أمن منطقة الخليج ، فإن هذا الواقع لا يزال لا يؤخذ بعين الاعتبار حتى اليوم ، بالرغم من الدروس القاسية التي انتهت إليها الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) ، حين طويت تلك العوامل ، وغلبت عليها عوامل الهيمنة والسيطرة الاقليمية ، وبخاصة أن هذه الحرب ، وقد طالت ثماني سنوات ، أنتجت ثقافة صراعية وضعت العرب في مواجهة

---

(١٤) أنظر : تقرير وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المقدم إلى مؤتمر القمة الخليجي الثالث عشر (أبو ظبي ، ١٩٩٢/١٢/٢١) ، جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/١٢/٢٠ .

الفرس ، والسنة في مقابل الشيعة ، ومعركة القادسية ضد المجوس والوثنية والشرك الفارسي . ولقد أحصى باحث ايراني عناوين الكتب الصادرة باللغة العربية في هذا المجال فوجدها حوالي ١١٥ كتاباً [١٥] . ولسنا ندري كم عدد الكتب المضادة في الجانب الايراني .

وحينما احتل العراق الكويت ، رفضت ايران أن يحوز العراق أي مكسب من جراء احتلاله هذا ، وأعلنت أنها ستحتل جزيرة بوبيان إذا ما تنازلت الكويت عنها للعراق [١٦] .

عارضت ايران وجود قوات أجنبية في الخليج ، ثم عدلت إلى عدم ممانعتها في أن تخرج قوات أجنبية القوات العراقية من الكويت ، ما دامت هذه القوات الأجنبية سترحل بعد ذلك [١٧] . وتنادي إيران بانسحاب القوات الأجنبية ، وبخاصة الأميركية ، من الخليج ، براً وبحراً ، متجنبة ، في الوقت نفسه ، الاثارة والمواجهة مع الولايات المتحدة ، ومفضلة عليهما المهادنة .

اكتسبت ايران ، بسبب هزيمة العراق في حرب الخليج ، قوة مضاعفة في الخليج ، عسكرية واقتصادية وتنظيمية ، تسعى إلى توظيفها في ترسيخ وجودها في الخليج وهيمنتها عليه كوحدة جغرافية سياسية متميزة . فإذا أضفنا هذه القوة ، كعامل مؤثر في أمن المنطقة ، إلى غياب الأمن القومي العربي ، فكراً وبنية وأجهزة ووسائل ، وإلى آثار حرب الخليج والصدمة القومية العنيفة التي أحدثتها ، فليس من المستبعد أن نرى في قادم الأيام نشوء مشكلة أمنية طرفاها العرب وايران .

وتشير غالبية المصادر المتخصصة بالشؤون الدفاعية الشرق أوسطية [١٨] ، إلى أن ايران تواصل جهودها الرامية إلى اعادة بناء قواتها المسلحة وتحديث معداتها في جميع المجالات . وتجمع هذه المصادر على أن المحاولات الغربية ، وبخاصة الأميركية ، التي تبذل من أجل الحد من امكانات ايران التسليحية لم تسجل حتى الآن نجاحاً كبيراً .

ولإيران طموحاتها العسكرية والخارجية . وهي تستند في ذلك إلى عقيدتها المذهبية ، وإلى قوتها العسكرية والاقتصادية الراهنة ، وخططها المستقبلية . ويمكننا القول إنها تعمل للأهداف الآتية :

---

(١٥) احصاء ورد في مقالة فهمي هويدي « العرب وايران » ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، ربيع ١٩٩١ ، ص ٢٨ .

(١٦) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٠/١١/١٠ .

(١٧) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٠/٨/٢٥ .

(١٨) أنظر مثلاً : التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٤٨-١٥٠ .
و The Military Balance 1993-1994, The International Institute for Strategic Studies, London 1993, p.p. 115-116.
وجريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٩/١١ .

١ – أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج ، وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط ، فيكون لها دور رئيسي في ارساء أية بنية هيكلية أمنية في المنطقة .

٢ – أن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب ، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق الهدف الأول .

٣ – أن تزحم نفوذ الغرب في المنطقة ، وبخاصة النفوذ الأميركي .

٤ – أن تغتنم حالة الضعف العربي العام ، فترسخ أقدامها حيثما كان ذلك ممكناً .

٤ – أثيوبيـــا

تنعم العلاقات العربية – الأثيوبية الآن بالهدوء والمرونة ، بعد فترة عاصفة تناوبت فيها النزاعات والمشكلات ، وبخاصة في عهد النظام الاشتراكي ، الذي حارب الثورة الأريترية التي نشدت الاستقلال وارتدت بعض ملامحها الطابع العربي الاسلامي ، وتعاون مع الحركات الانفصالية في جنوبي السودان ، وقضى على محاولة أوجادين الانضمام إلى وطنها الأصلي الصومال .

ولقد كان النظام الأثيوبي السابق عنصر قلق واضطراب في مجمل القرن الافريقي ، وبخاصة أن اثيوبيا تتفوق عسكرياً على الدول العربية الثلاث المجاورة لها ، وهي السودان والصومال وجيبوتي ، اضافة إلى تحالفها مع الاتحاد السوفييتي السابق ، في حين غاب الدعم العربي عن أقطار القرن الافريقي .

وكان انهيار نظام الحكم العسكري الاثيوبي في أيار / مايو ١٩٩١ أدى إلى حدوث تآكل شبه تام في القوة العسكرية ، وانهماك النظام الجديد في التركيز على الشؤون الداخلية ومعالجة المشكلات الاقتصادية . وقد اتجهت الحكومة الجديدة نحو تسريح قوات الجيش الذي كان يبلغ حجمه حوالي مليون جندي ، والاستعاضة عنه بجيش صغير قوامه ٦٠ ألف جندي [١٩] ، مؤلف من مختلف القوميات والاثنيات الأثيوبية . ومن المتوقع أن يكون هذا الجيش جاهزاً في أوائل العام ١٩٩٤ [٢٠] . وقد توصل النظام الجديد إلى توقيع اتفاقية (١٩٩٣/٧/٣٠) مع اريتريا تنظم التعاون فيما بينهما ، وبخاصة في مجالي الأمن والدفاع . وتسمح الاتفاقية لأثيوبيا باستخدام مرفأي عصب ، ومصوع ، باعتبارهما المنفذين البحريين الوحيدين لأثيوبيا على البحر الأحمر قبل استقلال اريتريا عنها [٢١] .

لقد شكلت أثيوبيا في فترة ليست بعيدة ، تهديداً للأمن القومي العربي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، كمثل دعمها الحركات الانفصالية في جنوبي السودان ، والصومال ، وجيبوتي ، والتدخل في

---

(١٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٤١ .

(٢٠) من تصريح وزير الدفاع الأثيوبي ، جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/١٠/١٥ .

(٢١) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٨/١ .

الشؤون الداخلية لهذه الدول . ولا ننسى ، في الوقت نفسه ، نمو العلاقات بين اثيوبيا واسرائيل ، وبخاصة في المجال العسكري . ففي شهر أيار / مايو ١٩٩١ ، كانت اسرائيل تنفذ عدداً من المشروعات الاستراتيجية في أثيوبيا ، من بينها قاعدتان عسكريتان اسرائيليتان دائمتان ، وقاعدة جوية ترابط فيها طائرات عسكرية اسرائيلية (٢٢) .

واذا كانت الظروف الراهنة قد قلصت معظم جوانب ذلك التهديد ، فثمة تطورات ومتغيرات قد تنشأ في المستقبل ، وتنشأ معها احتمالات اعادة تخلّق بؤرة التهديد هذه ، مع احتمال تغير الأهداف والوسائل ، وبخاصة أن العوامل التي ترشح هذا الامكان ، متوافرة في منطقة القرن الافريقي ، وبخاصة في جنوبي السودان ، والصومال ، وجيبوتي ، اضافة إلى أن اثيوبيا هي احدى أهم منابع النيل ودول حوضه .

ثانياً - السياق الدولي والاقليمي لمشروع الأمن القومي العربي

١ - اطار المتغيرات الدولية

حينما نريد أن نبحث في إمكان إحياء العمل العسكري العربي - وهو القاعدة التي يبنى عليها الأمن القومي العربي - في إطار النظام العالمي الجديد ، لابد لنا من أن نتلمس معالم هذا النظام ، حيث سيعمل التعاون العسكري العربي ويتحرك في اطاره . ويدعونا هذا إلى أن نستعيد بعض الملامح التي تعرضت للتغيير ، يوم أن كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يشكلان ، حتى منتصف الثمانينيات ، بؤرة « القطبية الثنائية » ، والحدّ الذي تصطدم عند طرفيه عقيدتان لنظامين متعارضين ، هما الرأسمالية والشيوعية . ومن تلك البؤرة وذلك الحد ولدت الحرب الباردة ، وما نجم عنها من حروب وصراعات مسلحة ، امتد بها الزمن حتى بلغ أربعة عقود .

ويمكن القول إن صيف العام ١٩٩٠ ، الذي شهد غزو العراق للكويت ، وما تلاه من حرب ، كان الجسر الذي عبرت عليه متغيرات متعددة ، منها ما هو جذري ، ومنها ما هو طارئ ، ولكنها ، جميعها ، أسهمت في تكوين حالة جديدة في المنطقة العربية ، اتسمت بالسيولة في الأفكار والرؤى والآفاق ، وبأنها فتحت الأبواب أمام مختلف الاحتمالات والتطورات ، ولفّت الغد وما وراءه من مستقبل ، بالضبابية والغموض ، حتى أصبح مركب الأمة العربية وكأنه قد فقد ربانه ، أو أضاع بوصلته ، أو حاصرته عاصفة أفقدت الربان وعيه ، والبوصلة قدرتها على التوجيه .

---

(٢٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٣٧ .

لقد دفعت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) ، وما سبقها وزامنها من معالم الحالة الجديدة للنظام العالمي الذي ساد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مشكلات الأمة العربية إلى السطح ، حيث أصبحت المواجهة والمعالجة أمرين لا مهرب منهما .

لقد طوت الحالة الجديدة للنظام العالمي مصطلحات بانطواء مسمياتها ، مثل : العالم الثالث ، والغرب ، والشرق ، وهو ما يطرح مصطلحاً قد يكون في مسماه أقرب إلى الواقع الراهن ، وهو تعبير « المركز والأطراف » . ويقصد بالمركز هنا تلك الكتلة الرئيسية من الاقتصادات الرأسمالية المسيطرة على العالم ، وفي قمتها الولايات المتحدة . أما الأطراف فهي تلك المجموعة من الدول الأضعف في النواحي الصناعية والمالية ، ومن ثم السياسية ، وهي تتحرك ضمن نسق من العلاقات يشكلها المركز في المقام الأول . وتؤلف الدول الأقوى والأكثر تقدماً في الأطراف ما يمكن أن نسمّيه « أشباه الأطراف » ، وهي تتطلع إلى أن تصبح من أعضاء المركز .

ومن طبيعة الحالة الراهنة للوضع الدولي ، ان انتهاء الحرب الباردة يقلل من الأهمية الاستراتيجية لبعض أو معظم القواعد العسكرية في الأطراف ، أو يغير من وظائفها ، ويؤدي إلى قيام الدول الكبرى ، إذا شاءت ، من خلال الأمم المتحدة أو بمبادرتها الخاصة ، بدور توفيقي في المواجهات العسكرية المحلية ، للحد منها ، أو لتهدئتها ، أو لعكس اتجاهها .

وإذا ما انتقلنا إلى المنطقة العربية ، فإننا نلاحظ أن قمة النظام العالمي ، أي الولايات المتحدة ، تتعامل مع المنطقة على أساس أنها منطقة هي الشرق الأوسط ، وأنها بحاجة إلى نظام للأمن الاقليمي ، يبقى في اطار الرعاية والتدخل والتحكم من قبل الولايات المتحدة ، تأسيساً وتطويراً وتسييراً .

وكان يفترض بأن ترسم نتائج الحرب العراقية - الايرانية معالم الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج ، وأن تؤثر تلك النتائج ، بشكل ما من الأشكال ، على العلاقة العربية - التركية ، وعلى الصراع العربي - الاسرائيلي .

وفيما كانت تلك النتائج ترسخ خطوط تفاعلاتها وتأثيراتها ، على مدى عامين بعد انتهاء الحرب ، نشبت أزمة الخليج ثم حرب ١٩٩٠-١٩٩١ ، فتغيرت تلك المعالم والخطوط تغيراً كاملاً ، ونشأت معالم ونتائج جديدة كل الجدة ، فتحت أبواب التعامل مع مختلف الاحتمالات ، لتطال المؤسسات الاقليمية ونسق العلاقات ومنظومة القيم السائدة في منطقة الشرق الأوسط .

وهكذا نشأ هيكل جديد للقوى المؤثرة في حالة السلم والأمن الدوليين ، والفاعلة في توجيه تلك الحالة ، التي من أبرز معالمها انشداد الأمن الوطني للدول ، والأمن القومي للتكتلات القومية ، والأمن

الاقليمي للتكتلات الاقليمية ، إلى الأمن الدولي ، الذي تسيطر الولايات المتحدة على دفة قيادته ، انشداداً مباشراً ، بعد أن كان الأمن الدولي منشداً إلى التنافس بين القوتين العظميين وكتلتيهما ، وبعد أن كانت الأمون الوطنية والقومية والاقليمية موضعاً للتنافس بين القوتين وموضعاً للحرب الباردة وآثارها وتداعياتها .

هذا عن أبرز معالم المتغيرات الجذرية العالمية . أما عن الوطن العربي ، فقد كان في عصر القطبية الثنائية ، موضع التنافس الواضح ، والقوي أحياناً ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وكان هذا يعني أن للوطن العربي « قيمة » سياسية لدى الكتلتين . أما وأن هذا التنافس قد انتهى دوره ، فمن الطبيعي أن يتغير مقدار هذه « القيمة » صعوداً في نواح ، وهبوطاً في نواح أخرى . وإنْ كانت نواحي الهبوط أكثر من نواحي الصعود . ومن الطبيعي أن يتأثر الأمن القومي العربي بمقدار تلك القيمة ومعانيها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ففقدنا هامشاً كنا قادرين على التحرك فيه ، وتدهورت مكانة الدول العربية في النسق الدولي ، وتراجعت أهمية قضاياها .

ليس هذا فحسب ، وإنما تتراكم الدلائل على أننا مقبلون على تأسيس نظام اقليمي يؤطر منطقة الشرق الأوسط ، ويتجاوز ، بحدوده ، النظام العربي الذي تجسده جامعة الدول العربية . وثمة تركيز على هذا النظام الشرق أوسطي ، وبخاصة بعده الاقتصادي وبعده الأمني . وتبدو اسرائيل شديدة الحماسة له ، إذ أكثرت أدبياتها السياسية ، الرسمية والثقافية والاعلامية ، من تفسيره ورسم ملامحه . ومن الطبيعي أن تمتد حدود النظام المنتظر إلى ما وراء حدود الوطن العربي ، فتشمل تركيا وإيران واسرائيل .

وبناء على هذه المعالم التي يتصف بها الوضع العربي ، ليس غريباً أن تتراجع أهمية العرب في إطار المصالح الأميركية . وإذا ما أردنا أن نصنف المصالح الأميركية في الوطن العربي في عناوين رئيسية ، فيمكن ادراج هذه المصالح تحت ثلاثة عناوين : ١- حصارالشيوعية ومنع تقدمها : وقد انتهت هذه المصلحة الأميركية الكبرى بزوال الشيوعية وانهيار معاقلها ، ٢- النفط وحمايته وضمان تدفقه بنظام معين وحجم محدد وسعر مناسب : وهذه مصلحة تم تأمينها وترسيخ أمنها وحمايتها لأجل طويل ، ٣- وأمن إسرائيل وادماجها في منطقة الشرق الأوسط عضواً أصيلاً مسيطراً بصفتها قوة اقليمية كبرى : وهذه مصلحة تعمل الولايات المتحدة لتحقيقها ، وذلك بتسوية قضية الصراع العربي - الاسرائيلي من خلال التحكم في مساراته وأبعاده وانفعالاته . وقد أدت المتغيرات الدولية والإقليمية إلى حصر ما بقي من مظاهر الصراع ومشكلاته في عملية التفاوض الثنائي ومتعدد الأطراف التي انطلقت في مؤتمر السلام (مدريد ، ١٩٩١/١١/٣٠) وهي عملية تشرف عليها وتديرها الولايات المتحدة .

٢- اطار المتغيرات الاقليمية

ومن المستجدات التي أخذت ارهاصاتها تظهر في الأفق ، تلك المعالم الأولى لنظام شرق أوسطي ، تؤدي وتسهل السبل إليه تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي . وتنضم إليه ، إلى جانب الدول العربية ، تركيا وايران واسرائيل ، وربما دول مجاورة أخرى . وبذلك ترتسم خريطة جديدة للعلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط . وهي خريطة ستحمل أثقال المتغيرات الدولية ، وتلك الناجمة عن حرب الخليج الثانية ، وما ستفرضه الدولة العظمى السائدة ، أي الولايات المتحدة ، من مفاهيم تلتزم بها سياساتها التقليدية ، وبخاصة في تفويق اسرائيل عسكرياً وحضارياً ، ورعاية دمجها عضواً أصيلاً وطبيعياً في المنطقة ، وتحميل البلاد العربية أعباء نتائج الصراع العربي - الاسرائيلي وافرازاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وحينما يجري الحديث عن مشروع جديد للشرق الأوسط ، فإن ذلك يعني ، من بين ما يعنيه ، ان الباب مشرع لتحقيق تحولات سياسية واقتصادية في بعض دول المنطقة ، واعادة صياغة بعض وحدات المنطقة بشكل يستجيب للمتغيرات الدولية والاقليمية ، وفي مقدمتها متغيران جد هامين : أحدهما عبر عنه مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي حين قال إنه مع انتهاء خطر القوة العسكرية السوفييتية أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرية في التدخل في البلدان الأخرى (٢٣) . وثاني المتغيرين مسيرة السلام في الشرق الأوسط . ومن المنتظر أن ترسو أسس النظام الشرق أوسطي الجديد ، في خلال السنوات الخمس الانتقالية التي سيعبرها الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ، إذ يمكن خلال هذه الفترة تحقيق التحولات المنشودة .

وكانت الأدبيات الاسرائيلية ، ولا تزال ، تتحدث بكثرة وتفصيل عن تكوين شرق أوسط جديد . ويعتبر شيمون بيريز ، وزير الخارجية ، أحد الرواد في هذا المجال . فقد رسم الخطوط العامة للمشروع ، من وجهة نظر اسرائيل ، في كتاب عنوانه « عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة » . ونشره بعد محنة الخليج الثانية . وأشار فيه إلى أهمية تبني دول المنطقة سياسة مشتركة تقوم على الأزدهار الزراعي ، وتوزيع الثروات بشكل أفضل ، وادخال الألكترونيات والتقانات الحديثة في مجالات الصناعة والخدمات ، وتشكيل أجهزة وزاريـة لتنسيق التعاون العربي - الاسرائيلي في مختلف المجالات ، وتأسيس صندوق مالي لتطوير المنطقة ، وحاسب تعليمي لبرامجها التعليمية .

وتنشط إسرائيل في الدعوة إلى هذا المشروع ، بعد أن هُدم الأمن القومي العربي في إثر حرب الخليج ، وأصبحت الظروف والعوامل متوافرة لحل معضلة الصراع العربي - الاسرائيلي بطريقة التفاوض ، حلاً يضمن لإسرائيل عوامل الحياة الطبيعية في بيئتها الجغرافية ، ويوفر لها شروط الأمن والاستقرار .

---

(٢٣) من محاضرة مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي ، انطوني ليك في جامعة جونز هوبكنز في أواخر أيلول ١٩٩٣ . أنظر : جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/١٠/٢٨ .

وعلى هذا ، فإن انشاء نظام شرقى أوسطي سيكون أحد أهم محاور العمل الاستراتيجي الاسرائيلي في المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة القريبة . فمن دائرة العمل المنبثقة من المحور المذكور تتفرع المحاور الآتية :

١ – تر سيخ كيان اسرائيل كدولة أصيلة في منطقة الشرق الأوسط ، ولها مركزها وامتداداتها الاقليمية ، ومندمجة في جميع خطط التعاون والتنمية الخاصة بالمنطقة على الصعيدين الاقليمي والدولي ، اضافة إلى علاقاتها الثنائية .

٢ – توفير عوامل السلم والأمن في الشرق الأوسط كمنطقة ذات ترتيبات أمنية خاصة بها ، وذات امتدادات أمنية إلى ما جاورها من مناطق (مثل : البحر المتوسط ، جنوبي أوروبا ، أفريقيا الوسطى ، شرقي آسيا ، آسيا الوسطى) ، وتعزيز دور اسرائيل في أي ترتيبات أمنية ، بحيث تكون دولة رائدة فيها .

٣ – تعزيز دور اسرائيل في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال الدعم الغربي لها في مشروعاتها لتفتيت المجتمعات العربية والاسلامية واثارة النزعات التطرفية والاضطرابات بمختلف أشكالها وابقائها في حالة ضعف وتفكك ومناهضة أي مشروع تكتلي أو وحدوي .

وليس من شك في أن هناك صراعاً بين السياسات المختلفة قد تشهده المنطقة ، من أجل أن تؤطر العلاقات الجديدة بين دول الاقليم الشرق أوسطي على أساس ميزان القوى ، وليس على أساس توازن المصالح ، ذلك أن الوضع العربي الراهن معرض لضغوط القوى المؤثرة فيه ، أكثر مما هو قادر على خلق توازن مرض في المصالح . وتؤيد المعالم الآتية للوضع العربي الراهن هذه المقولة :

١ – انحسار المد القومي ، فكراً وعملاً ومؤسسات ، في مقابل ترسخ القطرية ، فكراً وعملاً وعلاقات .

٢ – نزوع القطرية إلى الاستقلالية في علاقاتها الخارجية ، دون النظر إلى انعكاسات ذلك النزوع على المصالح القومية .

٣ – تفاعل المصالح القطرية مع المصالح العالمية ، والأميركية بالذات ، وهو ما أفرز ما سمي بحق الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة حالات محددة بالأمن القطري ، أو لملء فراغات ناجمة عن الخشية من حدوث تلك الحالات .

٤ – ظهور نوعية جديدة من التهديدات الاقليمية ، إذ أصبحت هذه التهديدات متوقعة من الصديق والعدو .

٥ – دخول دول المنطقة في دائرة التأثير الأميركي ، وتناثرها على مساحة الدائرة ، التصاقاً بالمركز أو قرباً منه أو بعداً عنه ، ولكنها جميعها تدخل في هذه الدائرة ، وتستقر كل منها في مكان ما منها .

وعلى هذا ، فإن المحددات الرئيسية التالية ترسم معالم الاطار الذي يمكن للعمل العسكري العربي أن يعمل فيه ويتحرك :

١- زوال الحرب الباردة ، التي كانت تخلق هامشاً ، ضيقاً حيناً وعريضاً حيناً آخر ، كان العمل العسكري العربي يستطيع أن يتحرك فيه ، ضمن ضوابط لم يكن يسمح له أن يتجاوزها .

٢- زوال الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية من الخارطة السياسية العالمية . ولقد كانت المجموعة الاشتراكية سنداً سياسياً للمواقف العربية ، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي ، بشقيه السياسي والعسكري . ومن هنا كان اعتماد بعض الدول العربية على المجموعة الاشتراكية ، وبخاصة الاتحاد السوفييتي ، كمصدر للتسلح ، اعتماداً يكاد يكون جذرياً في دول عربية معينة . لقد كان العمل العسكري العربي قادراً على التحرك بفضل تعامله مع ذلك المصدر .

٣- مواصلة الولايات المتحدة سياستها المبدئية الثابتة في حماية اسرائيل وصيانة أمنها وتفويقها عسكرياً وحضارياً على مجموع الدول العربية .

ثالثاً- مصادر التهديد للأمن القومي العربي

١- تباين التقويم

حتى يمكن تأسيس بنية للعمل العسكري العربي ، مفهوماً وأهدافاً ووسائل ، يتطلب الأمر تحديد المصادر التي تهدد أمن الأمة وسلامة الوطن والمصالح القومية . بيد أننا حينما نبدأ باستعراض هذه المصادر ، فسنجد اختلافاً في الرأي حيناً ، وتنوعاً في تقويم نوع التهديد وحدته حيناً آخر ، وتبايناً كلياً حيناً ثالثاً . وقد يبدو هذا أمراً طبيعياً ، بسبب تنوع تأثيرات دول الجوار الجغرافي المباشر وعلاقاتها مع الأقطار العربية المتاخمة لها ، أو بسبب انشغال قطر عربي بموضوع يمس أمنه أكثر مما يمس قطراً آخر . ففي حين ترى بعض الدول العربية أن أمنها معرض لتدخلات ايرانية ، تعبر دول أخرى عن قلقها من السياسات الايرانية ، ولكنها لا تزال تعتقد أن أمنها مهدد من دولة عربية . وهناك فئة ثالثة تجد أن أمنها المائي معتدى عليه ، في حين ترى فئة رابعة في سياسات الولايات المتحدة ما يهدد أمنها . وفي حين تشكل حالات محددة راهنة تهديدات مباشرة للأمن القومي بمجمله ، نلاحظ انطفاء الاهتمام العربي بهذه الحالات ، والاكتفاء بالانتظار دون أي فعل أو ردة فعل تعبر عن تفاعل الأمن القومي مع هذه الحالات التي تشكل مخاطر آنية مباشرة على مجمل بنية الأمن القومي العربي .

٢ - أنواع الصراعات المسلحة في المنطقة العربية

ثمة ثلاثة أنواع من الصراعات المسلحة عرفتها المنطقة العربية :

١ - **النوع الأول** : وهو أقدمها وأرسخها في الذاكرة العربيـة ، وأكثرها تحريكاً لمشاعر المواطـن العربي وأفكاره . وتندرج في هذا النوع الصراعات ضد الاستعمار والاحتلال والعدوان بمختلف أشكالها . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر : حرب تحرير الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) ، العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) ، الصراع العربي - الاسرائيلي منذ نشوئه صراعاً فلسطينياً - صهيونياً حتى قومنته منذ العام ١٩٤٨ فما بعد .

٢- **النوع الثاني** : ويضم الصراعات التي تقـع بين دولة عربية ودولة جوارية ، مع تأييد عربي للطرف العربي ، دون التزام بمشاركة مباشرة في الصراع المسلح . ونذكر مثلاً على هذا النوع الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) .

٣ - **النوع الثالث** : وتندرج فيه الصراعات العربية - العربية . ونذكر أمثلة على ذلك : الحرب اليمنية (١٩٦٣-١٩٦٧) ، حرب الصحراء الغربية ، حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) .

ولقد كان هذا النوع الثالث أخطر أنواع الصراعات على الأمن القومي العربي ، وكانت حرب الخليج الثانية الذروة التي شهدت اكتمال الصراع بمعناه ومبناه ، حين تجسد في احتلال دولة عربية لدولة عربية ، وأفرز مضاعفات وتداعيات كثيرة ومتنوعة ، قومية واقليمية ودولية ، واستقطب أهدافاً وقوى عالمية ، تجسدت في تحالف عسكري دولي ، انتهى إلى تحرير الكويت وتدمير العراق ووضعه على حافة التقسيم الجغرافي والطائفي والعرقي . وهكذا نشأت بؤرة نوعية جديدة للصراع ، عناصرها الأساسية عربية . وهي بؤرة تطرح نفسـها على الأمن القومي العربي ، وتتحداه ، ذلك أن الوطن العربي تعرض لشرخ أفقي وآخر رأسي حين واجه أزمـة الخليج . ولقد تحرك الشطران العربيان المنشقان ، كلٌ حسب قدرتـه وفي المجالات التي انفتحت أمامه . ولكنهما لم يستطيعا أن يتجاوزا دور الفاعل الثانوي أو الثالثي ، في حين كانت القوات المسلحة الأجنبية المستدعاة تؤدي الدور الأول في مسرح الحرب ، بالرغم من أن موضوع النزاع موضوع عربي صرف ، وساحة القتال أرض عربية صرف ، والرابح والخاسر والقاتل والمقتول كلهم عرب .

٣- اسرائيـــل

من الطبيعي أن تبقى اسرائيل ، لأمد غير منظور ، الخصم الرئيسي للأمن العربي ، أو - على الأقل - لعدد من الدول العربية . وتأخذ هذه القولة قيمتها وقدرها في حال افتراضنا أن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي قد أنجزت على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وقام السلام على تعاقدات والتزامات متبادلة .

وثمة ظاهرة تستحق الاهتمام في منظور الأمن القومي العربي ، وتخص الوضع الجيوستراتيجي الذي سينتج عن تفكيك عناصر الاشتباك في الاطار الجغرافي لفلسطين . إذ من المنتظر أن تختلف الترتيبات الأمنية بين الدولة الفلسطينية المنشودة واسرائيل ، اختلافاً نوعياً وشكلياً عن الترتيبات الأمنية التي تضمنتها معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية ، وعن الترتيبات التي يمكن أن يتضمنها أي اتفاق بين كل من سورية ولبنان والأردن من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى . ذلك أن الترتيبات بين الدولة الفلسطينية واسرائيل ستكون بين كيان سيتحرر ويتأسس من جهة ، ودولة محتلة من جهة أخرى . وفي هذه الحال من الطبيعي أن تفرض اسرائيل شروطها ومتطلبات نظريتها الأمنية واستراتيجيتها الدفاعية ، بحيث تخلو الأرض الفلسطينية من أي تهديد أو احتمال تهديد يقصد اسرائيل ، وذلك بتوفير الوسائل التي تمكن الجيش الاسرائيلي من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع للانذار المبكر ، ولفتح القوات وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم (٢٤) . ويدعم هذه الفكرة التوجه نحو حرمان الدولة الفلسطينية المنشودة من أن يكون لها جيش ، ذلك أن « قوة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ، بالتحديد ، في ضعفها . يجب أن لا يكون أمنها في يدها ، بل يجب أن يستند أمنها كلياً إلى ضمانات الدول الكبرى » (٢٥) .

ويرى مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب أنه بقدر ما تتخلى اسرائيل عن حضور عسكري مكثف على طول وادي نهر الأردن وسلسلة الجبال الشمالية والجنوبية الممتدة على طول الضفة الغربية ، بقدر ما تصبح أكثر عرضة لخطر الهجوم من الشرق . ذلك لأن القوات العربية المنتشرة في الضفة الشرقية ، أي في الأردن ، بموجب ائتلاف عسكري عربي محتمل ، ستكون قادرة على اجتياز النهر واتخاذ مواقع هجومية على طول سلسلة الجبال ، مهددة عمق الأراضي الاسرائيلية الضيقة ، وذلك قبل أن تتمكن اسرائيل من تحريك قواتها الاحتياطية (٢٦) . ولهذا فثمة حاجة اسرائيلية إلى أن تكون في أراضي الدولة الفلسطينية محطات للانذار المبكر ، ومراكز مراقبة ، وقوات منتشرة في المواقع الهامة ، وبخاصة عند جسور نهر الأردن ومخاضاته ، وأن يكون لاسرائيل حق التحليق الجوي فوق فلسطين لأغراض الاستطلاع (٢٧) .

ويرى بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين أن الضفة الشرقية لنهر الأردن ، هي التي تشكل في الحقيقة العمق الاستراتيجي للأمن الاسرائيلي . ولهذا تتطلع اسرائيل إلى أن تقنع الأردن – حسبما ورد في أقوال هؤلاء الاستراتيجيين – بأن يثبت في « اتفاقية ما اعترافه بأن دخول قوات أجنبية إلى أراضيه هو مبرر تلقائي

(٢٤) Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement", Survival, Vol. 34, No. 4, Winter 1992-1993, International Institute for Strategic Studies. London, p. 51.

(٢٥) جريدة هآرتس ، ١٩٩٢/٨/٥ .

(٢٦) Survival, op.cit., p. 57

(٢٧) Ibid. p. 55.

شرعي لرد فعل عسكري اسرائيلي » [٢٨] . « إن اضفاء صيغة رسمية على دور الأردن كعمق استراتيجي لاسرائيل سيزيل تخوف اسرائيل المشروع من أن انسحابها من الضفة الغربية يمكن أن يُستغل لحشد قوة عسكرية في الضفة الشرقية » [٢٩] .

لقد أتينا ، من قبيل المثل العابر ، على ذكر مشكلة – من بين مشكلات كثيرة – ستترك أثرها على الأمن القومي والعمل العسكري العربي . ولكننا سنتجاوز هذه الظاهرة ، كما نتجاوز الصورة الراهنة لعملية التفاوض من أجل اقامة السلام ، لنقول ، استناداً إلى خبرات الماضي وعوامل الحاضر وبيئة النظام العالمي الراهن ، إن الدرب إلى هذا النوع من السلام ، الذي سيكون بديلاً للصراع العربي – الاسرائيلي ، طويل حتى يبلغ اجتيازه سنوات عديدة ، ومزروع باحتمالات كثيرة ، منها التوترات والصدامات المحدودة ، ذلك أن موازين القوى الدولية والاقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وتمسك الأطراف بالخيار التفاوضي سبيلاً إلى اقامة السلام ، يضعان سقفاً لتلك التوترات والصدامات .

وفي جميع الأحوال ، ومهما كانت الصيغ الأمنية المتبادلة ، التي ستنتهي إليها عملية التفاوض ، والتي ستكون اطاراً للسلام ، فإن من غير المقبول ، بل من ضرورات التحوط والحذر ، ومن مستلزمات حماية الأمن العربي ، وموجبات الدفاع عن الأمة ووطنها ، أن لا نطوي من أمام أنظارنا خطط اسرائيل التوسعية وأهدافها العدوانية .

٤ – تركيـــا

أتاحت حرب الخليج لتركيا الفرصة لتعزيز عودتها إلى دائرة الشرق الأوسط ، والسعي إلى أداء دور ينتظر أن يصبح هاماً وأكثر فاعلية في شؤون المنطقة الأمنية وادارة أزماتها ، وفي بنية نظام أمنها ، وأن تكون لها اليد الطولى في ادارة استثمار نهري دجلة والفرات ، على حساب الحقـوق المشروعة للدولتين الجارتين سورية والعراق .

وفي اطار خروج الشرق الأوسط في الوقت الراهن من دائرة الصراعات المسلحة ، من المنتظر أن تستمر تركيا في أداء دورها العسكري في اطار حلف الأطلسي . وإذا ما أضفنا إلى ذلك زوال الهم الشيوعي الذي كان رابضاً على الحدود التركية مع الاتحاد السوفييتي السابق ، فلنا أن ننتظر نمو الاهتمام التركي بمصالح تركيا وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط ، وتجاه سورية والعراق وايران بالذات ، وهي مصالح وأهداف ليست متطابقة ، دائماً وبالضرورة ، مع المصالح والأهداف العربية .

---

(٢٨) Ibid. p. 57.

(٢٩) Ibid. p. 58.

وثمة من يرى في التحرك التركي سعياً إلى تحقيق توازن مع الدور الايراني ، لكي يؤثر فيه ويحد منه . وفي هذه الحال ، من المناسب أن نضع في ساحة اهتمامنا عاملين : أولهما العلاقة التركية – الايرانية ، التي تشهد عدداً من المتغيرات ، وبخاصة أن هناك من المشكلات المتداخلة بين البلدين الجارين ما يستدعي تحرك المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة . والعامل الثاني يتعلق بالمدى الذي يمكن أن يبلغه النفوذ الاقليمي التركي في المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الخليج والمشرق العربيين . وهو نفوذ يحظى بدعم أميركي ملحوظ .

إن هذين العاملين يبرزان مدى الحاجة إلى سياسة عربية واقعية وفعالة تجاه تركيا ، ترصد المتغيرات وتتعامل معها من خلال المصالح المتبادلة . وبخاصة أن تركيا قد تستثمر ظروف التشتت العربي ، وهي ظروف تكاد تكون متوافرة دائماً ، لتقفز من فوق المصالح السورية والعراقية ، وتتعامل مع دول عربية تعاملاً يتجاوز هذه المصالح ، أو ، في الأقل ، يضعف طابعها القومي .

وفي ضوء ما تتصف به العلاقة العربية – التركية ، بصورة عامة ، من حذر وعدم رغبة في تصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى حد استخدام القوة أو التهديد بها ، فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة ، وبخاصة أن تركيا لا تزال منشغلة عسكرياً بقضية قبرص ، وبمشكلاتها مع اليونان ، وقضية الأكراد في الأناضول . كما أن من المستبعد في الظروف الراهنة ، أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا من جهة ، وسورية والعراق ، من جهة ثانية ، إلى صراع مسلح .

٥ – إيـران

وعلى شاكلة ما فعلته تركيا في إثر حرب الخليج ، نشطت ايران موظفة نتائج تلك الحرب في تعزيز دورها الأمني في منطقة الخليج ، وفي التطلع إلى أن تصبح قوة اقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط . وتتوسل إلى ذلك بتحديث جيشها واعادة تنظيمه وتسليحه بأحدث أنواع الأسلحة . وقد باشرت ايران ، فعلاً ، مساعيها إلى أن تظهر بمظهر تلك القوة . فهي تبدي عدم رضاها عن إقامة نظام أمني لمنطقة الخليج يتجاهل دورها فيه . ولقد ذهبت إلى التصريح بأن أي نظام للأمن في المنطقة لا تشارك فيه ، أو لا يأخذ في اعتباره الدور الإيراني ، سينتهي إلى العطالة والفشل . وتستغل إيران ، في هذا الصدد ، النتيجة التي انتهت إليها حرب الخليج ، وهي أن الأمن القومي العربي غير قادر على صون الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، وأنه وهم لا أساس له في الواقع . وترى أنه لا مكان لدول مثل مصر وسورية أو غيرهما في بنية النظام الأمني للخليج .

٦ - القرن الأفريقي

يعتبر القرن الأفريقي مثلاً على تسلل التهديدات والمخاطر من جانب جغرافي واحد . وللقرن الأفريقي منزلته الهامة في بنية الأمن القومي العربي . فهو يشاطئ طريق النفط الآتي من الخليج ، ويمسك بزمام الملاحة في البحر الأحمر ، الذي يشكل وحدة استراتيجية مع الخليج . وهو المنفذ البحري الوحيد لاسرائيل على آسيا وأفريقيا . وإذا كان الحديث قد جرى على وصف البحر الأحمر بأنه بحيرة عربية ، فإن كل ما يجري في القرن الأفريقي الآن ، يدل على أنه أبعد ما يكون عن احتمال وصفه بأنه بحيرة عربية .

فإذا أضفنا إلى ذلك وجود قاعدة فرنسية في جيبوتي ، ووضع الصومال تحت الرعاية الغربية باسم الأمم المتحدة ، وتغلغل اسرائيل في بعض نواحي القرن الأفريقي ، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ، وما يتعرض له جنوبي السودان من احتمال الانفصال ، فإن هذا لا يعني سوى أن الجبهة الجنوبية للأمن القومي العربي مشرعة للمخاطر ، وتتراكم فيها التهديدات . وهو أمر لا يجوز لنا أن نسقطه من حسابنا ، وبخاصة أن تاريخ أثيوبيا القريب لم يكن بريئاً من المطامع ، سواء في الأرض العربية ، أو في مد حدود النفوذ والسيطرة الأثيوبيين إلى ما وراء الحدود الجغرافية ، وعلى امتداد القرن الأفريقي .

وإذا كانت أثيوبيا ، في حين مضى من الدهر ، تشكل القوة الضاربة في القرن الأفريقي ، فإن مقومات الحالة الراهنة في أثيوبيا ، وبخاصة القدرة العسكرية منها ، لم تعد تتلاءم مع معالجة العلاقات العربية - الأثوبية من مدخل موازين القوة العسكرية للطرفين . وتبقى هذه المقولة صالحة في الوقت الراهن ، حتى تستجد متغيرات مستقبلية على أحد طرفي المعادلة .

٧ - الوجود العسكري الأجنبي

نقصد بالوجود العسكري الأجنبي ، تحديداً ، الوجود المادي لقوات مسلحة أجنبية في أرض عربية ، سواء في الوقت الراهن ، أو في ظروف وأحوال معينة تعاقد طرف عربي مع طرف أجنبي على تحديدها وتقنينها . ولا نعني بهذا الوجود غير ذلك ، مثل قوات الأمم المتحدة بمختلف أشكالها ، ومثل الخبراء والبعثات التدريبية وما شابه ذلك .

يمكن وصف الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) بأنه كان وجوداً فريداً ووحيداً من حيث مسوغات وجوده وأهدافه . ويمكننا القول ، ترجيحاً ، باستحالة تكرار هذا الوجود نفسه مرة أخرى ، مقدمات وأسباباً ومسوغات وشرعية عربية ودولية وتحالفاً عسكرياً دولياً ونتائج . وإذا ما حدث في المستقبل وتكررت بعض الظروف والعوامل ، فإن بعضها قد لا يتكرر .

وإذا كان وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج ، هو العامل الذي يضبط ، في الوقت الراهن ، توازن القوى في المنطقة ، فإن هذا الوجود لن يستمر ، ولابد له ، في يوم ما ، من الرحيل . وعندئذ ، لا مناص من توفير عامل عربي يضبط توازن القوى في المنطقة . وهنا نتطلع إلى العمل العسكري العربي ، لننشد فيه هذا العامل ، وليسد أي فراغ أمني ينشأ في أي موقع عربي .

والعمل العسكري العربي ، إذا ما تكاملت بنيته وتوافرت قدراته ، هو البديل الوحيد لكل وجود عسكري أجنبي ، أو تدخل عسكري أجنبي ، يسوغ وجوده في الأرض العربية بأي ذريعة ، أو أي ادعاء ، دون النظر إلى مصدر ذلك التسويغ ومدى شرعيته .

٨ – مشكلة المياه

تأخذنا العلاقات مع دول الجوار ، أخذاً لافكاك منه ، إلى مشكلة المياه ، كمصدر من المصادر الرئيسية للتهديد في المنطقة العربية ، إذ تجمع الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على شح متزايد في الموارد المائية ، بحيث تطغى هذه المشكلة على ما سواها ، فتصير مسألة حيوية مصيرية . وتتوقع بعض الدراسات ، أن يكون التنافس على المياه سبباً لإشعال صراعات مسلحة جديدة في المنطقة في مستقبل ليس ببعيد [٣٠] .

ويمكن تلمس مظاهر هذه المشكلة في أربعة أحواض هي : حوض نهر الأردن ، وحوض دجلة – الفرات ، وحوض النيل ، وحوض الجنوب اللبناني . وتكمن المعضلة المائية في سياسات الجوار : فإسرائيل تسرق مياه الجنوب اللبناني ، والجولان السوري ، وحوض الأردن ، ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتستنزفها وتحرم أصحابها الشرعيين منها . والنهران العظيمان ، النيل والفرات ، يصبان في الأرض العربية ، لكنهما لا ينبعان منها . وهذا معناه أن يكون لدول الجوار الجغرافي القدرة على التحكم بمجراهما ومنسوبهما ، وأن يؤدي ذلك إلى إمكان إيقاع الأذى بمصر والسودان وسورية والعراق ، ولا سيما في ظل غياب التفاهم الإقليمي ، وعدم توافر قوة ردع عربية قادرة على حماية الحق العربي في هذه الموارد المشتركة .

وتشير الدراسات إلى أن العجز المائي في بعض الأقطار العربية أصبح ظاهراً ، وأن هذا العجز على المستوى القومي سيظهر واضحاً في نهاية التسعينيات [٣١] . ومن المتوقع أن يواجه مشرق الوطن العربي ووسطه في الفترة ذاتها عجزاً في احتياجاتهما المائية يقدر بمئة مليار متر مكعب من المياه [٣٢] .

---

(٣٠) أنظر تقرير « المركز الدولي للعمل السكاني – واشنطن » ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣/١١/٨ .

(٣١) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة : تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ، ١٩٩١/١٢ .

(٣٢) تقرير « مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية – واشنطن » أنظر : صحيفة السفير اللبنانية ، ١٩٩٢/١/١١ .

وإذا كانت حاجة الوطن العربي إلى المياه تزداد بتسارع واضح ، فإن حاجة دول الجوار تزداد أيضاً بتسارع . وسيؤدي ذلك إلى سيطرة موضوع المياه على الفكر الاستراتيجي لقوى المنطقة . وتتمحور مشكلة المياه ، أصلاً ، حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية من جهة ، ومدى الحاجة الحياتية والحضارية للمياه في كل دولة من دول المنطقة من جهة أخرى . أما الصراع بشأن المياه فينبع من مطامع دول الجوار في المياه المشتركة مع الأرض العربية ، ومن مطامع إسرائيل التوسعية الاحتلالية .

وتكمن ذرائعية النزاع من أجل المياه في طبيعة الوضع الجيوستراتيجي للوطن العربي / الشرق الأوسط . ولهذا تعدّ مسألة المياه في هذه المنطقة من أكثر المسائل اثارة للجدل والاختلاف والتصارع . فإلى جانب أنها مسألة اقتصادية واجتماعية وقانونية ، هي مسألة أمنية استراتيجية في الوقت ذاته ، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها ، وتتشابك مع مشكلات أخرى توالدت منها في الماضي – وقد تتوالد في المستقبل – نزاعات وصراعات مسلحة ، مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والأقليات . ويضاف إلى ذلك أن اسرائيل وتركيا تتطلعان إلى أن تقوما بدور اقليمي من خلال مسألة المياه .

ومن المتوقع أن يظل موضوع المياه في المنطقة العربية محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة ، فتتتاب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتكاك ، بدءاً بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح ، ومروراً بالتوتر والتهديد باستخدام العنف .

ويمكن رد الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوء النزاعات بشأن المياه ، واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح ، إلى ثلاثة أسباب رئيسية : أ– وقوع بعض منابع المياه خارج الأرض العربية ، ب – تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه ، ج – الاعتداء المباشر على موارد المياه العربية أو الحقوق العربية في المياه .

وعلى الرغم من أن كل سبب من هذه الأسباب يعتبر قائماً بذاته من الناحية النظرية ، إلا أنها ترتبط وتتكامل مع بعضها بعضاً إلى حد كبير من الناحية العملية . فالتناقص النسبي المتوقع في الحق العربي من المياه يعتبر في أحد جوانبه نتاجاً لوقوع بعض منابع الأنهار الرئيسية خارج السيطرة العربية . كما يعتبر أيضاً نتاجاً للاعتداء المباشر على موارد المياه العربية . ويعني ذلك أن العلاقة بين هذه الأسباب تتسم بطبيعة جدلية معقدة . ومن ثم فإن التحليل المتكامل للأسباب المذكورة يجب أن يأخذ في الاعتبار تفاعل هذه العناصر وترابطها في اطار دينامي شامل يفترض أن لكل منها تأثيراً على ما سواه من أسباب .

وتأتي إسرائيل في طليعة مصادر التهديد . ويكفي أن نلقي نظرة على خرائط التوضع البشري الصهيوني في فلسطين قبل قيام اسرائيل ، وخرائط الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، لنلاحظ القيمة الكبرى التي أعطتها تلك الخرائط للمياه ومواردها . ويرى أحد كبار الخبراء الأمريكيين في موضوع اقتصاديات المياه والزراعة ، أن الاطلاع على الخرائط العسكرية الاسرائيلية واختيارات المواقع العسكرية

الاسرائيلية ، تقدماً أو انسحاباً ، يثبت ارتباط تلك الخرائط والاختيارات بمنابع المياه [٣٣] . ويمكن تفسير جميع الاحتلالات الاسرائيلية للأراضي العربية تفسيراً مائياً . ففي كل غزوة أو معركة أو حرب قامت بها اسرائيل ، ثمة جانب مائي فيها . ذلك أن العوامل الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والتوراتية تتداخل فيما بينها لتجعل الماء كامناً في كل عمل عسكري اسرائيلي .

وثمة دراسات اسرائيلية انتشرت على هامش مؤتمر السلام للشرق الأوسط (١٩٩١/١٠/٣٠) ، وبخاصة مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف ، تتحدث عن شعار « موارد مائية بلا استخدام لتنمية تعوزها الموارد » ، وهي صيحة تماثل الشعار الصهيوني الذي رفعته الصهيونية يوم غزت فلسطين « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » .

ولن تكتفي اسرائيل بما اغتصبته من مياه عربية ، ولكنها ستحاول أن تحصل على مصادر مائية جديدة ، وخاصة بعد استمرار تدفق المهاجرين عليها . وثمة تجربتان سابقتان تشجعانها على ذلك ، فحرب ١٩٦٧ وفرت لها ٥٠٠ مليون م٣ من مياه حوض الأردن ، وغزوة ١٩٧٨ للبنان وفرت لها حوالي ٨٠٠ مليون م٣ من نهر الليطاني .

إن قراءتنا للعناصر الثلاثة الآتية : ١- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام ١٨٨٢ ، حين أسست أول مستعمرة « بتاح تكفا » في فلسطين ، حتى قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨ ، ٢- والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات العسكرية الاسرائيلية والاحتلالات المتتالية للأراضي العربية من خلال جميع الحروب والمعارك التي شنتها اسرائيل منذ قيامها حتى اليوم ، ٣- والعلاقة بين الماء والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تطمح اسرائيل إلى تحقيقها من خلال الوسائل المتاحة لها ، سواء باستخدام ميزان القوى الراجح لمصلحتها في اطار المفاوضات في « مؤتمر السلام للشرق الأوسط » ، أو بالتهديد باستعمال القوة ، أو باستعمال القوة المسلحة على نطاق محدود أو واسع - إن قراءتنا لهذه العناصر الثلاثة ، والربط بين الواقع المائي في اسرائيل وحاجتها للماء وبخاصة في ضوء تدفق الهجرة اليهودية ، يؤديان بنا إلى استخلاص النتائج المتتالية : ١- أن اسرائيل في أزمة مياه ملحة ضاغطة ، ٢- ولا حل لهذه الأزمة إلا على حساب المياه العربية ، ٣- وأن اسرائيل تستخدم مؤتمر السلام معبراً من خلال توظيف اختلال ميزان القوى اختلالاً كبيراً لمصلحتها من أجل أن تحقق مطامعها في المياه العربية .

---

(٣٣) توم ستوفر ، الأستاذ بجامعة هارفرد : دراسة قدمها إلى ندوة « اسرائيل والمياه العربية » التي نظمتها جامعة اليرموك الأردنية ومركز الدراسات العربية ، ٢٥-١٩٨٤/٢/٢٦ ، عمان . أنظر موجز الدراسة في : أحمد بهاء الدين ، مجلة المستقبل ، ع ٣٦٩ ، باريز ، ١٩٨٤/٣/١٧ .

جميع هذه الأسباب تساعد اسرائيل على اختلاق الذرائع للعدوان المسلح على أرض أو قوة عربية من أجل وضع يدها على موارد المياه العربية أو مصادرة الحقوق المائية العربية . وهي في سلوكها هذا تطبق استراتيجية الردع ، فتحقق غرضها دون قتال ، وإنما بالتهديد باستخدام القوة . فإذا لم ينفع التهديد ، فاستخدام السلاح هو البديل .

ثمة مصدر آخر للتهديد ، يتمثل في مشكلة نهري دجلة والفرات . فمن المعروف أن تركيا استخدمت هذين النهرين ورقة ضاغطة على سورية والعراق ، هادفة من وراء ذلك إلى بلوغ أغراض مختلفة ، منها ترسيخ موقعها الاستراتيجي في إطار أي تنظيم مستقبلي اقليمي لمنطقة الشرق الأوسط . ولقد أدت الطريقة التي اتبعتها تركيا في استثمار مياه الفرات « لمشروع غابة الأناضول » و « سد أتاتورك » إلى حرمان سورية والعراق من جزء كبير من حقهما الأزلي والقانوني في مياه الفرات ، حتى أصبح المشروع التركي أشبه بسلاح سياسي يهدد حياة وأمن دولتين مجاورتين ، ويعتدي على حقوقهما المشروعة ، ويخلق نزاعاً يعرض الأمن والاستقرار الاقليميين للخطر ، ويضر بالمصالح المشتركة الكثيرة التي تجمع بين الدول الثلاث .

ولقد أدت تصريحات تركية على مدار العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ إلى تأزيم الموقف ، كمثل قول رئيس الوزراء ان تركيا ترفض تقديم أي ضمانات لسورية والعراق بشأن المياه ، وان لتركيا حق التحكم في مياه دجلة والفرات حتى آخر نقطة حدودية مع الدولتين [٣٤] . وكمثل بيان وزارة الخارجية التركية الذي أشار إلى « أن تقاسم مياه الفرات مع العراق وسورية غير وارد حالياً في الظروف الدولية » [٣٥] ، والذي اعتبرته دمشق وبغداد خرقاً للاتفاق الذي وقعه رئيس وزراء تركيا أثناء زيارته دمشق ، والذي يقضي بالتوصل إلى « اتفاق لتحديد حصة كل دولة من الدول الثلاث من المياه قبل نهاية ١٩٩٣ » [٣٦] .

وتطل تركيا على مشكلة المياه في المنطقة من خلال مشروعها الخاص بمد أنابيب تؤخذ مياهها من حوض الفرات ، لتغذي دول المنطقة حتى الجزيرة العربية بالمياه . وهي إذ تتاجر ببيع الماء ، فإنها تنضحه من الحقوق الأصلية لسورية والعراق في مياه الفرات .

وقد اقترحت تركيا منذ العام ١٩٨٧ مشروعها هذا باسم « مياه السلام » . والغرض منه نقل ٦ ملايين م٣ يومياً من مياه نهري سيهان وجيهان (من روافد الفرات) عبر أنبوبين إلى ثماني دول عربية ،

---

(٣٤) من تصريحات سليمان ديميريل يوم كان رئيساً للوزراء ، وهو اليوم رئيس للجمهورية التركية ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٨/٢٩ .

(٣٥) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٥/٣٠ .

(٣٦) كان سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا زار دمشق أوائل العام ١٩٩٣ ، ووقع مع نظيره السوري اتفاقاً بشأن كيفية استثمار مياه دجلة والفرات ، المرجع السابق .

هي : سورية والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي الست . ويبلغ طول الأنبوب الأول ٣٩٥٠ كلم ، والثاني ٢٦٥٠ كلم .

وتهدف تركيا من مشروع « مياه السلام » هذا ، إلى تعزيز دورها الاقليمي الذي تتطلع إلى أدائه في منطقة الشرق الأوسط ، لتغدو عنصراً هاماً وفعالاً في ميزان القوى فيها . ولهذا المشروع ، في حال انجازه تأثيرات ضارة بالأمن القومي العربي ، منها :

١ – سيكون المشروع وسيلة للضغط على الدول العربية الثماني التي يمر فيها ، لكي تواثم سياساتها مع المصالح التركية بخاصة ، والمصالح الأميركية والغربية بعامة ، وللتدخل في شؤون هذه الدول إذا ما حدثت فيها تطورات تتعارض مع هذه المصالح . وليس من المستبعد أن تلجأ تركيا ، سواء بارادتها أو رضوخاً لضغط أميركي ، إلى التهديد بقطع جريان الماء عن هذه الدول ، أو حتى قطعها .

٢ – في حالة تنفيذ المشروع مع استبعاد اسرائيل من الاستفادة منه ، قد تلجأ اسرائيل إلى احدى وسيلتين : ضرب المشروع أو نسفه والاستمرار في ذلك حتى تطوى صفحة المشروع ، أو الابتزاز للحصول على مكاسب معينة نظير عدم اعتدائها على المشروع .

وإذ ننتقل الآن إلى حوض نهر النيل ، فإننا نلاحظ أن هذا النهر يشكل شريان الحياة في مصر . ولهذا كان من الطبيعي أن يمتد حزام الأمن المائي الاستراتيجي لمصر إلى المنابع الرئيسية في حوض النيل ، وأن يكون أي عمل يجري في هذا الحوض ويؤدي إلى احداث اضطراب في جريان النيل إلى مصر ، أو في انقاص من حصة مصر التاريخية من مياهه ، عملاً يمس الأمن الوطني المصري مساً مباشراً ويعرضه للخطر . وتنطبق هذه الحقيقة نفسها على السودان أيضاً .

ونظراً إلى أن حوض النيل تتقاسمه تسع دول ، وإلى أن حصص الدول من مياهه مستقرة تاريخياً ، وإذا ما أخذنا في الاعتبار ميزان القوى بين هذه الدول ، وبخاصة الكفة العربية منه ، فيمكننا القول ، بصورة عامة وفي الظروف الراهنة ، انه من المستبعد أن تتحول مشكلة مياه النيل ، في حال تأزمها ، إلى صراع مسلح بين أثيوبيا أو أية دولة من دول الحوض الأفريقية من جهة ، وبين مصر والسودان من جهة أخرى .

ثمة خطر آخر على علاقة مصر والسودان بالنيل ، مصدره محاولات اسرائيل اختراق أمن الدولتين العربيتين بمحاصرة مياه النيل في حوضه الأعلى ، طبقاً لاستراتيجيتها الأفريقية ، وبخاصة مع دول الحوض الأفريقية ، وذلك للضغط على مصر كي تقبل بتزويد اسرائيل بقناة من مياه النيل . ومن أجل ذلك خططت اسرائيل لمساعدة أثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النهر الأزرق ، تؤدي إلى انقاص الصبيب الذي يصل إلى السودان ومصر . كما خططت في الوقت نفسه ، لدعم حركات التمرد في جنوبي

السودان ، من أجل بث الاضطراب في حوض النيل ، وهو ما عطل استكمال مشروع قناة جونغلي الذي كان يستهدف الحفاظ على مياه النيل من الهدر والضياع ، وهو مشروع مصري سوداني مشترك .

رابعاً - الأمن القومي العربي كمشروع

حينما يود الباحث أن يتقصى أصول الأمن القومي العربي وجذوره ، فلابد له من أن يرتد إلى جامعة الدول العربية ، لعله يجد مبتغاه ، بالرغم من أن الجانب الأمني من جوانب العمل العربي المشترك ، كان أبعد الجوانب عن الجامعة ، وبخاصة بعد ما أصاب الجامعة من احباط في إثر حرب ١٩٤٨ ، وما أحاط بمعاهدة الدفاع المشترك من تجاهل أو اهمال أو عدم تشغيل .

لقد ظلت الجامعة ترعى الأمن القومي ، من خلال ممارستها العمل العسكري العربي ، وتحاول إعمال الأحكام التي تنظمه ، وتشغيل الأجهزة التي تتولى أداءه . ولكن الظروف لم تكن تسمح لها بأن تفعل أكثر مما فعلت .

ولا يعني هذا القول أنه لوم للجامعة كمؤسسة قومية . ذلك أن هذه المؤسسة ، بما هي جهاز لأمن الأمة والوطن ، ارتضته الدول الأعضاء وأقامته بموجب الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك ، أفرغته من كل ما يعطيه القدرة على تجاوز التخطيط إلى التطبيق ، وعلى الانتقال من التفكير إلى العمل . وهكذا ظلت الجامعة ، كجهاز أمني ، يدور حول نفسه ، ويفكر ويخطط لنفسه ، دون أن تفتح له الدول العربية أي باب ليعبره إلى ميدان العمل الأمني الجماعي . كما ظلت الجامعة ، غير قادرة على أن تبعث الحياة في جهاز العمل العسكري ، طالما أن العوامل الآتية لا تزال تحيط بهذا الجانب من العمل العربي المشترك :

١ – تراوحت قوة النظام الاقليمي العربي ، بين القدرة على الفعل والتأثير ، وغياب أو ضعف تلك القدرة . ولكن الظاهرة الثانية ، أي غياب أو ضعف تلك القدرة ، كانت الغالبة في معظم الأحيان ومعظم الأزمات والنزاعات والصراعات .

٢ – أرادت الدول الأعضاء أن تكون حرة في أن تلتزم أو لا تلتزم بأي قرار يصدر من الجامعة ، وأن تكون مستقلة – إذا شاءت – عن الجامعة في مواقفها أو سياساتها .

٣ – رفضت الدول الأعضاء أن تتنازل عن جزء من سيادتها من أجل توليد الحيوية والفاعلية وتوفير الامكانات للعمل العسكري الجماعي ، ولتشكيل قوة ردع عربية ، تكون وسيلة الجامعة للدفاع عن الأمة ووطنها .

ويمكن القول ان العمل العسكري العربي ، مهما كان شكله ونوعه ومحتواه ومستواه ، لا يمكن أن تتكون نواته ، أو ترصف قاعدته ، إلا في ظل نظام عربي اقليمي متكامل ، تحدد فيه الغايات الأمنية والسياسية والعلمية والتقانية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوفر له الوسائل لتلك الغايات .

وإذا ما عدنا إلى مرجعيات العمل العسكري العربي ، في اطار الجامعة ، من أجل أن نتقصى الشروط التي ذكرناها ، فإننا نلاحظ ، أول ما نلاحظ ، أن واضعي ميثاق الجامعة في العام ١٩٤٥ ، أهملوا جانب العمل العسكري ، ولم يولوه ما يستحقه من اهتمام ، بالرغم من أن الميثاق عالج « مبدأ المساعدة المتبادلة » لدفع عدوان واقع على دولة عضو ، أو خشي وقوعه . يضاف إلى ذلك أن واضعي الميثاق جعلوا أحد أهداف الجامعة صيانة استقلال الدول العربية وسيادتها ، غير أنهم لم ينصّوا على تحديد الوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف ، ولم يفرضوا التزامات معينة أوجبوا على الدول الأعضاء القيام بها دفاعاً عن بعضها بعضاً .

تتلخص أهداف الجامعة ، في مجال العمل العسكري ، بموجب ميثاقها الحالي ، في صيانة استقلال الدول الأعضاء ، والمحافظة على السلام والأمن العربيين ، وقمع العدوان . غير أن هذه الأهداف ، على قصورها وتواضعها ، لا تجد في نصوص الميثاق ما يضمن تحقيقها للسببين التاليين : أوّلهما ، أن قرارات مجلس الجامعة (وهو أعلى هيئة فيها) لا تصدر إلا بالإجماع ، فإذا صدرت بالأكثرية فإنها لا تلزم إلا من وافق عليها . وثانيهما ، أن الميثاق لم يتضمن ، بشأن قمع العدوان ، سوى نصوص إجرائية تتناول اسلوب عقد جلسات مجلس الجامعة وكيفية إصدار القرارات ، دون تبيان لماهية التدابير القمعية الواجب اتخاذها في حالة العدوان ، أو لكيفية تنفيذها ، إضافة إلى انعدام مؤيدات هذه التدابير .

وفي إثر النكبة التي حلت بفلسطين عام ١٩٤٨ ، والفشل الذي انتهت إليه تجربتا جيش الانقاذ ودخول القوات العربية إلى فلسطين – وهما التجربتان الوحيدتان [٣٧] اللتان عرفهما العمل العسكري العربي – فرضت الأحوال الجديدة على الدول العربية الاهتمام بالعمل العسكري . فجاءت « معاهدة الدفاع المشترك » لتكون تعديلاً غير مدون لميثاق الجامعة . فقد تنازلت الدول العربية في هذه المعاهدة عن بعض مظاهر السيادة والتجزئة ، والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الاجماع الوارد في الميثاق . وقد تم التوقيع على المعاهدة في حزيران / يونيو ١٩٥٠ . ودخلت مرحلة التنفيذ القانوني في ١٩٥٢/٨/٢٢ .

جاءت المعاهدة لتكفل إقامة التنظيم العسكري المشترك ، وتنشئ الأجهزة اللازمة لاستخدام هذا التنظيم ، وترفد العمل العسكري بعمل إقتصادي مخطط . وبذلك خطت الجامعة الخطوة الأولى في طريق إقامة بنية للعمل العسكري . وثمة اجماع على أن القصد من المعاهدة كان تعويض الخلل الذي لوحظ في

---

(٣٧) من أجل تفصيلات هاتين التجربتين ، راجع : د. هيثم الكيلاني ، « الجانب العسكري من جامعة الدول العربية » . مجلة شؤون عربية ، ع ٦ ، تونس ١٩٨١/٨ .

ميثاق الجامعة ، فيما يخص العمل العسكري ، وقد تضمنت المعاهدة المبادئ والوسائل والأحكام التالية : ١- اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداءً عليها جميعاً ، ٢- توحيد الخطط والمساعي في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها التهديد الموجه إلى دولة عضو ، ٣- التعاون لدعم المقومات العسكرية وتعزيزها ، والتشارك في تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح .

ألحق بالمعاهدة وثيقتان ، هما : الملحق العسكري ، والبروتوكول الإضافي . وقد تضمنت المعاهدة والوثيقتان إقامة ثلاثة أجهزة ، يضاف إليها جهاز « مجلس الجامعة » الذي أنشأه الميثاق ، وجهاز « مؤتمر القمة » الذي أصبح جهازاً قائماً بحكم الواقع . وهكذا يمكننا القول إن للعمل العسكري في التنظيم الراهن للجامعة الأجهزة التالية : مؤتمر القمة ، مجلس الجامعة ، مجلس الدفاع المشترك (وزراء الخارجية والدفاع) ، الهيئة الاستشارية العسكرية (رؤساء الأركان) ، اللجنة العسكرية الدائمة (ممثلو هيئات الأركان) ، القيادة العامة للقوات العاملة في الميدان .

ثمة حالة تعيشها معاهدة الدفاع المشترك . فهي منذ بدء نفاذها في العام ١٩٥٢ حتى اليوم لم توضع موضع التجربة العملياتية أو الاستراتيجية . ومن هنا كثرت الطعون عليها ، ودبجت الدراسات التي تنعي المعاهدة ، وتصور أجهزتها ومؤسساتها والقوات العربية المشتركة والقيادة العربية المشتركة مجرد وهم ، أو أمل لا يمكن بلوغه في أحسن الأحوال . ومن عجب أن الملوك والرؤساء حينما عقدوا مؤتمرهم في القاهرة يوم ١٩٩٠/١٠/٨ ، في أثر غزو العراق للكويت ، لم يجدوا بدأ من الاعتماد على المعاهدة نصاً وأساساً حين بنوا موقفهم المعروف . وحينما صاغت مصر وسورية ودول الخليج الست اعلان دمشق ١٩٩١/٣/٦ ، فعلت الأمر نفسه .

يمكننا القول ، بعد ما أشرنا إلى النصوص ، إن المبادئ والأسس التي تضمنها الميثاق والمعاهدة ، لم تكن بعيدة عن التكامل في تكوين مفهوم العمل العسكري وعناصره وتحديد أهدافه ووسائله ، لكنها لم تكن في الوقت نفسه كاملة ، ففيها الكثير من الثغرات والنواقص .

غير أن الأمر ، كما هو معروف ، لا يتعلق بالنصوص ، بقدر ما يتعلق بالتنفيذ ، بالرغم مما للنصوص من أهمية كبيرة ، فهي الأساس والمنطلق ، وهي المعبّرة عن إرادة واضعيها وفكرهم ، وهي التي يجري عليها وبمقياسها تدوين التاريخ وحكمه . وعلى هذا فقد أصبح التنفيذ هو الأساس الضائع للعمل العسكري ، وبدونه يظل مشروع الأمن القومي جسداً بلا حياة . إنه علّة العلل ، ومنبع المشكلات التي يعاني منها هذا الجانب من العمل العربي المشترك ، حتى بلغ به الأمر حد الاختناق .

تتمثل المشكلة الأولى التي يصطدم بها مشروع الأمن القومي ، في ذلك الانفصام بين الفكر السياسي – الاستراتيجي الذي يجسده فكر الجامعة ، وبين إرادة إقامة بنية للأمن القومي ، بحيث يمكن القول إن هذه البُنية لم تقم بسبب ذلك الانفصام . وكان من نتيجة ذلك ، أن غابت الاستراتيجية القومية التي تهدف إلى صيانة النظام العربي وأمن الأمة وسلامة الوطن . وبغياب هذه الاستراتيجية ، غابت أسس بناء القوة العسكرية ، وتخلخلت معايير تحديد الأصدقاء والأعداء ، وتميّعت مشروعات بناء القوة الذاتية ، كتصنيع السلاح ، والتقدم التكنولوجي العسكري ، وغيرها .

وجنباً إلى جنب ذلك الانفصام ، غابت الارادة السياسية الجماعية . وهذه هي المشكلة الثانية التي يعانيها مشروع الأمن القومي العربي . وقد انتهت الحالة ، كنتيجة طبيعية ، إلى تعثر أجهزة صنع القرار الأمني في المستوى القومي ، أو إلى تعطلها في معظم الأحيان . ومع غياب الارادة الجماعية ، تولدت المشكلة الثالثة ، وهي كيفية صيانة الأمن القومي العربي من خلال تعدد سياسات الأمن القطري ، وتباين التحالفات أو التوجهات القطرية نحو القوى الخارجية ، والاختلاف في تحديد هوية بعض الصراعات المسلحة بين بعض الأقطار العربية وقوى الجوار ، والاختلاف بين الدول العربية حول إدراك الأخطار والتهديدات والتحديات ، وظهور نزعة لتجزئة الأمن القومي إلى قطاعات جهوية . وهنا واجه مشروع الأمن القومي مشكلته الرابعة ، المتمثلة في ازدياد تبعية الوطن العربي للعالم الخارجي ، سلاحياً واقتصادياً . وقد استتبع ذلك ، في بعض الأحيان ، نشوء بعض مظاهر التبعية السياسية والأمنية ، وبعض مظاهر الوجود العسكري الأجنبي .

لقد أصبح من الأمور المؤكدة إلى حد البديهيات ، أن نرد عوامل انهيار بنية الأمن القومي العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية : ١– غياب الارادة العربية الواحدة ، وإليه نردّ عجز السلاح العربي ، ٢– إهمال القوة الذاتية العربية . وهو إهمال تولد عن السبب الأول ، فتلاشى الوثوق بالقوة العربية ، لأنها غير تابعة لإرادة واحدة ، وإنما هي شتات وأجزاء منفصلة ، لا رابط بينها ، ولا محرك واحداً لها ، فتحلل العمل العسكري العربي ، وغابت معالمه ، وتبعثرت عناصر تكوينه . ومن هنا راح الأمن القطري يسعى إلى الحماية في ظل قوى أخرى غير عربية ، ٣– عدم القدرة على صناعة الأسلحة قطرياً . ذلك أن الاكتفاء الذاتي العربي بصناعة الأسلحة والمعدات الحربية ، ما عدا تلك الأسلحة ذات التكنولوجيا المعقدة والمتطورة ، أصبح أمراً لابد من تحقيقه . فلقد أثبتت وقائع تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي أن التسلح العربي من مصادر خارجية لابد إلا أن يُخضع مجريات ذلك الصراع ، في مرحلة من مراحله ، إلى ارادة الدول البائعة للسلاح . وقد تتحكم هذه بتلك المجريات ، سواء الحربية منها أو السياسية ، إضافة إلى أن الثروات العربية تذهب هدراً ، في مقابل شراء الأسلحة ، وتحكّم مصادرها بأسعارها الباهظة جداً .

والأمن القومي العربي يعيش ، ويتنفس ويتحرك ، في بيئة هي بيئة الأمة العربية ، وفي محيط هو المحيط العالمي . ولهذا فهو يتفاعل مع عوامل داخلية وعوامل خارجية ، تؤثر فيه ويؤثر فيها . والعوامل الداخلية هي عوامل البيئة العربية : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية . والعوامل الخارجية هي عوامل المحيط العالمي : منظمات دولية واقليمية ، وأحلاف وتكتلات سياسية وعسكرية واقتصادية ، وتوازن قوى ، وتهديدات وصراعات اقتصادية ، وصراعات أيديولوجية واجتماعية ، وتهديدات ومخاطر عسكرية .

ومن أجل تحقيق التوازن والتفاعل مع هذه العوامل الداخلية والخارجية ، ومواجهة الصراعات والتهديدات والمخاطر ، وتعبئة الطاقات والامكانات واستخدامها في المكان والزمان المناسبين ، وحتى يستطيع الأمن القومي العربي مواجهة هذه التحديات ، لابد من أن يتجسد التنفيذ في « خطة استراتيجية قومية عليا » : يُسمى فيها العدو والصديق ، وتُوضع فيها التهديدات والمخاطر المحتملة ، وتُحدد الأهداف القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، تحديداً واضحاً ، وترسم فيها الوسائل القادرة على تحقيق هذه الأهداف ، في المستويات القطرية والعربية والدولية .

وقبل أن ننتقل إلى استطلاع الأفق المنشود لمشروع صيانة الأمن القومي ، لابد من الإشارة إلى أن ثمة خصوصية لهذا المشروع ، تنبع من خصوصية جامعة الدول العربية وميدانها العمل المشترك . فالجامعة منظمة قومية ، يتلاقى في رحابها منطقان ، أولهما منطق سيادة الدول الأعضاء ، وهي دول مستقلة ذات سيادة ، وثانيهما منطق الأمة الواحدة بالرغم من توزعها على أقطار مستقلة . وينبعث منطق الأمة ومصالحها من ذلك النسيج الاجتماعي والثقافي والحضاري الذي يشكل صلة الرحم بين الشعوب العربية . ومن هذه الصلة تتولّد أخلاقية قومية تَجُبّ منطق الدولة القطرية .

من هذه الثنائية ، وعليها ، ننشد بناء مشروع الأمن القومي ، مستنداً إلى مفهوم المصير الواحد ، وهادفاً إلى الدفاع عن الأمة ووطنها .

ويقودنا هذا التحديد إلى أن تكون صياغة أهداف الأمن القومي العربي متلائمة مع القدرات العربية ، وبخاصة في ظل الحالة الراهنة للنظام العالمي ، وفي فترة السعي إلى لأم الجروح واستعادة القوى والنهوض من جديد . وهي فترة لاتقبل المشروعات الطموحة ذات المنطلقات المثالية ، بمثل ما يجب أن ترفض أيضاً الالتصاق بالعدم والجمود ، لأن ذلك يتناقض مع سعينا إلى النهوض .

وثمة آراء واجتهادات متعددة بشأن تحديد مقومات الأمن القومي العربي . ولكن أربعة منها قد تكون في موضع الرضى : التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، والاستقرار السياسي ، وحد أدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد ، والقوة العسكرية .

وإذا كان لنا أن نتجاوز المقومين الأول والثاني ، وهما التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، والاستقرار السياسي ، لبعدهما عن اطار البحث ، فإن المقومين الآخرين ، وهما : الحد الأدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد ، والقوة العسكرية ، يشكلان أهم مقومات الأمن القومي العربي .

وليس مغالاة أو بعداً عن الحقيقة ، أن نقول إن أنسب أنواع العمل العسكري العربي التعاقدي في الوقت الراهن لا يزال يتمثل حتى الآن في معاهدة الدفاع المشترك . وهي الصيغة التعاقدية الالتزامية التي تؤسس العمل العسكري وتنظم شؤونه وأجهزته ووسائله ، وتوفر العوامل والشروط اللازمة لتكوين قوة ردع تحفظ للأمة مصالحها ، وتصون حقوقها ، بل تسترد ما هو مغتصب أو معتدى عليه منها ، وقد يكون ذلك دونما حاجة إلى استخدام القوة . ولعل القدرة على الردع هذه هي الغاية التي نحتاج إلى بلوغها ، في ظل سلام نسعى إلى اقامته ، وفي مرحلة نجهد فيها إلى استرداد حقوقنا المغتصبة أو المعتدى عليها .

هذا الاحياء لمعاهدة الدفاع المشترك ، وتأسيس قوة ردع منبثقة منها ، سيكونان الوسيلة لخلق الأجواء المناسبة لتهدئة بعض بؤر التوتر ، وتخفيف حدة بعض المشكلات في منطقة الشرق الأوسط ، ونقلها من اطار احتمالات التعقيد والتشابك والتصعيد ، إلى اطار إعمال الوسائل السلمية . وفي ذلك كله ما يولد عوامل لاشاعة الأمن وتعزيز الاستقرار . وينطبق هذا المفهوم على العلاقات العربية مع دول الجوار كلها ، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع العلاقة العربية مع كل دولة من تلك الدول ، فهي تختلف اختلافاً نوعياً وجذرياً بين المجموعة العربية من جهة وبين كل دولة جارة .

وإنه لمن نافلة القول أن نؤكد أن تكوين قوة الردع العربية ، وإطلاقها للفعل والتأثير ، مرهونان اليوم بالارادة العربية ، وخاصة بإحداث تبدلات أساسية في العلاقات العربية البينية . وهي تبدلات لا تحمل مسؤولية إجرائها دولة عربية واحدة ، وإنما تتطلب جهداً عربياً جماعياً ، يتناسب مع طبيعة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الأمة ، والتي لا سبيل إلى منع حدوثها إلا بتكوين ردع عربي قادر على حماية الأمة ورد الأذى عن قيمها .

ولأن المخاطر والتهديدات لم تعد ذات طابع عسكري فقط ، فإن الردع الذي سيواجهها لابد أن تتوافر فيه الجوانب والأبعاد والوسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقانية والعلمية والثقافية والاعلامية وسواها . وإذا كانت الظاهرة العسكرية في الردع هي الغالبة ، فلأنها ، في الأصل ، وليدة تشابك جميع تلك الجوانب والأبعاد والوسائل وتفاعلها . ويعني هذا ، أن القوة القطرية بمختلف عناصرها – ومن بعدها القوة القومية الجامعة للقوى القطرية – لا يمكنها أن تؤسس قوة ردع ، إلا إذا توافر لها حد أدنى من التنمية ، باعتبار أن التنمية تعني – في هذا المجال – التقدم في مختلف المجالات : الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقانية .

والطاقات العربية قادرة على تكوين قوة ردع جامعة ، تواها القوات المسلحة القطرية . ولسنا الآن في مجال البحث في امكانات تشكيل قوة الردع العربية واحتمالاته . وإنما نود أن نشير إلى أن مستلزمات بناء هذه القوة متوافرة في الوطن العربي ، وأن بناءها يضع الأمة العربية في منزلة القوة المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط كلها .

وإذا ما أردنا استقصاء عناصر هذه القوة فإننا ملاقوها في هذا العمق الاستراتيجي للوطن العربي ، وفي ميادين القوى البشرية والطاقات العلمية والثقافية والتقانية ، وميادين المال والاقتصاد والثروات الطبيعية ، اضافة إلى القوات المسلحة القائمة في كل قطر عربي ، وإلى الأسلحة والمعدات العسكرية والأنظمة الدفاعية المتطورة . وإذا كانت هذه العناصر غير متكاملة من حيث الاكتفاء الذاتي الكامل ، ففي قدرة السياسات العربية المنسقة أن تعالج هذه الثغرة في بنية الردع القومي .

وفي تصورنا أن الاعتماد على ميزان القوى العسكرية لا يمكن أن يشكل الدعامة الرئيسية الوحيدة للأمن العربي ، ذلك أن الردع العربي ، بمفهومه الشمولي ، هو الأقدر على صيانة ذلك الأمن ، وبخاصة أن التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة تطوي في بنيتها عناصر التأزم المستمر . وإذا ما توافرت للردع العربي عوامله وأسبابه ، فسيكون الحل الأمثل للدفاع عن الأمة ومصالحها وحقوقها ، ذلك أن الردع ليس سلاحاً عسكرياً فحسب ، وإنما له أوجهه المختلفة . فالردع هيبة تفرض ذاتها ، أو قدرة اقتصادية أو سياسية أو معنوية تؤثر في الخصم إنْ وُجهت عليه ، أو قوة قادرة على ايقاع الأذى بمصالح الخصم دون قتال ، أو سلاح يُنتضى إذا ثلمت سائر الوسائل الأخرى .

والردع العربي ، بهذا المفهوم ، هو وحده القادر على اقناع بعض دول الجوار ، إذا ما نشبت أزمات أو نشأت تهديدات ، بأن تسلك سبيل العدل وطريقة الحسنى في عدم المساس بالمصالح والحقوق العربية . وهو وحده القادر على رد العدوان إن وقع .

ويتأثر الردع العربي بالقوى الخارجية العالمية ، إذ ليس من مصلحته أن يتجاهلها . وله أن يتحرك في هامش لحرية العمل ، وأن يجهد – قدر المستطاع – في أن لا تكون القوى الخارجية – أو بعضها الأقل – نصيراً للخصم ، أو عدواً للردع العربي ، طالما أن هذا الردع يتحرك ضمن اطار الدفاع لا العدوان ، ويرتبط ، في كل حال ، بالشرعية الدولية .

ولكي يتمكن الطرف العربي من أن يكون رادعاً ، عليه أن يمتلك قوات عملياتية جاهزة ، وموارد كافية وقابلة للتعبئة والتوظيف في خدمة الردع . ونود هنا أن نشير إلى الجاهزية العملياتية للقوات ، نظراً إلى محوريتها في الوطن العربي كمسرح حرب . ذلك أن لهذا الوطن وضعاً جيوستراتيجياً متميزاً ، والمسافات فيه شاسعة ، وخطوط المواصلات فيه لا تلبي الحاجة الاستراتيجية ، وامكانات النقل الاستراتيجي لديه

محدودة ، جواً وبحراً وبراً ، وهو ما يؤثر على امكانية ايصال القوات إلى مسرح العمليات بسرعة وكفاءة وجاهزية عالية . ويعني هذا أن الجاهزية العملياتية العربية مرهونة بكل ما من شأنه تحويل القوة الكامنة المتوافرة إلى قـوة فاعلة وقادرة على ليّ ارادة الخصم وردعـه ، حتى قبل أن تتحشد قواته في مسرح العمليات .

لا ريب في أن أي مشروع لبناء الردع العربي ، مفهوماً وقوة ووسيلة ، لابد له من أن يأخذ في اعتباره التجارب والامتحانات التي مر بها العمل العسكري العربي المشترك ، وأجهزته والأحكام التي نظمته ، والدروس التي يشكل بعضها عبراً . ولابد لأي فكر استراتيجي عربي يعكف على دراسة حالة الأمن القومي العربي الراهنة من أن يستعيد محنة ١٩٩٠-١٩٩١ ، حين عصفت حرب الخليج الثانية بما بقي من أطلال الأمن العربي . ولا تزال حالة هذا الأمن على ما انتهت إليه تلك الحرب : أمناً مكشوفاً ، ومخترقاً ، وتكمن في صلبه عوامل تفكيكه وتفتيته .

ويوم أن بدأت أزمة الخليج كانت أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك غائبة ، وأجهزتها ومؤسساتها معطلة . ولكن احتلال العراق للكويت وما نجم عنه من صراع مسلح ، شرع أبواب الوطن العربي في وجه المخاطر والتهديدات ، وجرّ قوات أجنبية إلى مسرح العمليات الشرقي العربي ، وهدم أربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت . وهذه الدعائم التي هدمها تتمثل في المقولات التالية : أن التضامن العربي عصيّ على النزاعات والصراعات العربية فهو أقوى منها وأكثر رسوخاً ، وأن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي ، وأن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق ، وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة أمر لا يرد في حسبان .

وحتى تتمكن الأمة من اجتياز المرحلة الراهنة ، بصعوباتها وعقباتها الكثيرة التي أورثتها إياها حرب الخليج ، وبخاصة ما أدت إليه من عطالة للتضامن العربي ، ومن تدمير أنزلته في العمل العربي المشترك ، بمفاهيمه ومؤسساته وأجهزته ، ثمة ثلاثة سبل متوازية ومتسايرة ومتوازنة ، تشكل ضفيرة واحدة بجدائلها الثلاث ، وتكوّن كلاً واحداً لا يتجزآ ، وهو الأمن القومي العربي . وهي سبل ، إن نجحنا في سلوكها ، نكون قد وضعنا المدماك القومي في بنية الردع العربي المنشود . وهذه هي السبل :

١ – أولها أن تبني كل دولة عربية ، بقدر طاقتها وحاجتها ، قوتها المسلحة ، دفاعاً عن ذاتها .

٢ – وثانيها أن تتماسك الدول العربية في اطار مجموعات جهوية (اقليمية) تحكمها عوامل محددة (مثل : الجوار ، أو التماثل الاجتماعي والاقتصادي) وأن تعمل كل مجموعة على التنسيق والتعاون من أجل تأطير قواتها في اطار قوة ردع جهوية ، تدافع عن مجمل المجموعة ، على أساس أن أي عدوان على أحد أعضاء المجموعـة هـو عـدوان علـى سائر الأعضاء . ولنا أن نضـرب مثلاً على ذلك

« مجلس التعاون لدول الخليج العربية » . فقد استطاع هذا المجلس ، أن يبني نواة لقوة ردع هي « قوات درع الجزيرة » . إن هذا المثل الذي نضربه يمهد لصياغة مفهو م مشترك للردع العربي ، ومن ثم لتشكيل قوة له .

٣ – وثالث السبل أن نضع ذلك كله في اطار الأمن القومي العربي ، وأن نصوغ مفاهيم السبيلين الأولين ومفرداتهما وعناصرهما برؤى هذا الأمن ومن أجل أهدافه ، وبأداته العمل العربي المشترك . ذلك أن تصعيد مفهوم الردع من مستواه القطري إلى المستوى الجهوى ، ثم إلى المستوى القومي ، يبدو اليوم ، في الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة ، وفي ظل العوامل التي تحكم الوضع الحالي في المنطقة ، أحد الحلول المناسبة ، إذ تتوافر بعض العوامل لاحتمالات نجاحه . يضاف إلى ذلك أن التطابق بين الأمن القومي والأمن القطري هو من الأمور الأساسية في حالة مثل حالة الدول العربية ، التي يتحتم فيها الأخذ بعين الاعتبار أن الاحترام الكامل لسيادة كل دولة هو من القواعد الأساسية في اسباغ مظاهر القوة والاحترام عليها كأمة واحدة ، وإن كانت موزعة إلى دول وأنظمة متعددة .

وينبغي أن نشير هنا إلى أن لكل دولة محيطة بالوطن العربي ، دولاً عربية محددة تجاورها ، ويقع ، نتيجة لذلك ، على عاتق هذه الدول أن تكون في موقع المسؤولية القومية الأولى ، وفي منزلة الجبهة الأمنية التي تشكل البوابة الجهوية للوطن العربي . فمنها سيدخل الاختراق الأجنبي ، وعليها يتركز الرد العربي .

وبعد ، فإننا حينما نفكر في مشروع بناء قوة ردع عربية ، في اطار المؤسسة القومية ، جامعة الدول العربية ، فإننا ندرك أن تحقيق هذا المشروع ليس بالأمر الميسور . إن القول المضاد لهذا القول هو الصحيح . فالوضع العربي الراهن لا يوفر العوامل والظروف اللازمة لتكوين بنية للأمن القومي . غير أن هذا الواقع ، على قساوته وشدة انغلاقه ، لا يجوز أن يثني العاملين عن التصميم والمحاولة . وإذا كان دعاة الإحباط والإحجام يرون في الجامعة مرآة تعكس الواقع العربي ، فلا تزيد عليه ولا تزينه ، وإنما تنقله بما له وما عليه ، وبكل أمانة المرآة الدقيقة ، فإن دعاة التصميم والعمل والأمل يرون في الجامعة مؤثلاً تتفاعل فيه العوامل والعناصر القومية تفاعلاً كيماوياً لا حسابياً ، بحيث ينتج عن هذه العوامل والعناصر تكوينات جديدة ، معالمها غير تلك المعالم التي كانت ملازمة للعوامل والعناصر التي تلاقت في موئل الجامعة .

إننا ندرك ، حينما نفكر في مشروع بناء قوة ردع عربية ، اننا ننشد أملاً ، ونركب مركب الطموح ، وقد نبحر فوق أمواج الحلم . إننا ندرك ذلك ، لأننا نعيش ضياع الأمل وانطفاء الطموح وغياب الحلم . ولكننا ندرك أيضاً أننا في لحظات تاريخية ليست ببعيدة عنا ، استطعنا أن ندافع عن وطننا وأمتنا ، وأن نجند قوانا ، ونعبئ طاقاتنا في اطار عمل عربي مشترك امتدت أبعاده إلى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . ولقد ولدت فينا تلك الوقائع التي عشناها ارادة صناعة المستقبل بقدر ما آتانا الله من قوة وعلم وحكمة .

ملحق رقم (١)

الميزان العسكري لدول الجوار الجغرافي (أرقام تأشيرية)

عناصر القوة المسلحة	إسرائيل	تركيا	إيران	أثيوبيا	توضيحات
القوات العاملة (ألف جندي)	١٧٦	٤٨٠	٤٧٣	١٠٠	– الأرقام ذات دلالة تأشيرية فقط . وتحتمل الخطأ بسبب المصدر والتطورات المتسارعة في تنفيذ وتوسيع برامج التسلح .
القوات الاحتياطية (ألف جندي)	٤٣٠	١,٤٠١	٣٥٠	–	– الميزانية العسكرية لاسرائيل بدون المساعدات العسكرية السنوية من الولايات المتحدة .
القوات البرية (ألف جندي)	١٣٤	٣٧٠	٣٢٠	–	– الميزانية العسكرية لتركيا بدون المساعدات العسكرية السنوية من حلف الأطلسي .
دبابات القتال الرئيسية	٣٩٦٠	٤٨٣٥	٧٠٠	٣٥٠	– في إيران حوالي ١٧٠ ألف متطوع في الحرس الثوري ، يمكن اضافتهم إلى القوات الاحتياطية .
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٩٠٨٠	٢٩٦١	٩٠٠	–	– في اثيوبيا القوات العاملة بمعظمها من ميليشيات المنظمات التي أسقطت النظام السابق (مايو ١٩٩١) . والميزانية هي للعام ١٩٩٠ .
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	١٧٨٤	٤٦٣١	٢٣٠٠	–	
الطائرات القتالية والقاذفات	٦٦٢	٥٣٩	٢٩٣	٣٨	
الهيليكوبتر المسلحة	٩٣	٣٢٣	–	–	
الغواصات	٣	١٣	٢	–	
الميزانية العسكرية (مليار دولار)	٦,٨٤	٥	١,٢٠	١,٣١	

المصدر : The Military Balance 1993-1994, The International Institute for Strategic Studies, London, 1993

ملحق رقم (٢)

الميزان العسكري لبعض الدول العربية (أرقام تأشيرية)

عناصر القوة المسلحة	مصر	سورية	الأردن	العراق	السعودية	دول الخليج العربية	توضيحات
القوات العاملة (ألف جندي)	٤٣٠	٤٠٨	١٠٠	٣٨٢	١٠١	٣٠٠	– الأرقام ذات دلالة تأشيرية فقط . وتحتمل الخطأ بسبب المصدر والتطورات المتسارعة في تنفيذ وتوسيع برامج التسلح .
القوات الاحتياطية (ألف جندي)	٣٠٤	٤٠٠	٣٥	٦٥٠	–	–	
القوات البرية (ألف جندي)	٣١٠	٣٠٠	٩٠	٣٥٠	٦٨	٢٦٥	– الأرقام الخاصة بالعراق تقديرية وليس هناك ما يؤكدها . والميزانية هي للعام ١٩٩٠ قبل حرب الخليج الثانية .
دبابات القتال الرئيسية	٣١٦٧	٤٥٠٠	١١٤١	٢٢٠٠	٦٩٦	١٧٠٠	
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٤٠٤٥	٣٧٥٠	١١٣٥	٢٧٠٠	٢٢٧٠	٥٠٠٠	– يضاف إلى القوات العاملة السعودية ٥٧ ألف جندي هم ملاك الحرس الوطني .
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	١٥٠٩	٢٢٣٠	١١١٨	٢٠٨٠	٤٦٠	١١٠٠	
الطائرات القتالية والقاذفات	٥٤٦	٦٣٩	١٠٦	٣٦٠	٢٩٦	٦٥٠	– دول الخليج العربية هي: السعودية ، الكويت، الامارات ، قطر ، البحرين ، عمان . والأرقام تقديرية . ومفردات مجموع الميزانيات العسكرية لا تعود لعام واحد ، وهي تتراوح بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ .
الهيليكوبتر المسلحة	٧٤	١٠٠	٢٤	–	١٢٠	١٥٠	
الغواصات	٤	٣	–	–	–	–	
الميزانية العسكرية (مليار دولار)	٢,٤٧	١,٢١	٠,٥٤٢	٨,٦١	٦١,٦٤	٨٢,٩٨	

المصدر : The Military Balance 1993-1994, The International Institute for Strategic Studies, London, 1993

– بشأن العمود الخاص بدول الخليج العربية تمت الاستعانة أيضاً بالبيانات المنشورة في جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/١١/٥ .

ملحق رقم (٣)

المشاركة الاستراتيجية الأميركية - الاسرائيلية

مقتطف من خطاب وزير الدفاع الأميركي السابق ليس أسبن أمام اللجنة الاسرائيلية - الأميركية للشؤون العامة (ايباك) في واشنطن .

المصدر: MIDEAST MIRROR, 16/6/1993

« هدفي هو العمل مع السيد رابين على تعديل تفكيرنا الاستراتيجي في ضوء التغيرات التي طرأت على العالم . هذه عملية جديدة ، وسوف تتيح لنا عمل أشياء عديدة .

أولاً : سنقوم ، بادئ ذي بدء ، بإرساء الأسس الفكرية للتعامل مع المتطلبات الأمنية المستجدة ، والتيقن من أن مؤسسات الأمن القومي في بلدينا تعمل في الاتجاه نفسه .

ثانياً : يمكننا أن نحدّد ، بدقة ، نوع المخاطر التي تواجهها اسرائيل اليوم ، والتأكد من أن مواردنا تُستعمل لمواجهة هذه المخاطر .

ثالثاً : سنلقي نظرة جديدة فاحصة على مجهوداتنا الأمنية المشتركة متطلعين إلى بضعة أهداف ، وها أنا أحدّد هذه الأهداف :

الهدف الأول : الحفاظ على المساعدات الأمنية الأميركية للحفاظ على ثقة إسرائيل في عملية السلام ، ومعاونتها على النهوض بأعباء الدفاع عن نفسها .

الهدف الثاني : الحفاظ على تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة . وذلك بما يتوافق ، طبعاً ، مع مستلزمات أمننا القومي .

الهدف الثالث : الحفاظ على التخطيط العسكري الوثيق العرى ، والترتيبات الأمنية الملموسة ، والاتصالات الوثيقة بين العسكريين ، والتمارين والتدريبات المشتركة .

الهدف الرابع : الاستخدام الأمثل لقاعدة الصناعة الدفاعية في البلدين . ثمة مجالات نبذل فيها حالياً مجهودات مزدوجة ينبغي أن نتنبّه إليها ونتحاشاها ، منها أن في إمكاننا العمل معاً في الأبحاث والتطوير واستكشاف مجالات جديدة .

الهدف الخامس: الحفاظ على حضور عسكري أميركي قوي في المنطقة .

الهدف السادس : العمل مع إسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية . »